

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية

إعداد

الباحث/	الباحث/
نادر رزق مختار تركي معيد بقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة مدينة السادات nader.rizk@com.usc.edu.eg	اسلام محمد رفعت على يونس موسى مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة مدينة السادات islam.mohamed@com.usc.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
المجلد السادس عشر – (عدد خاص – الجزء الثاني) – سبتمبر ٢٠٢٤ م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار، (٢٠٢٤)، " أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (خاص)، ٤٩٩ – ٥٤١.

رابط المجلة: <https://masf.journals.ekb.eg>

● ملخص البحث:

تمثل الهدف الرئيس للبحث في قياس أثر مستوى التزام البنوك التجارية المصرية بمتطلبات الإفصاح عن مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية للرقابة المصرفية، والمعايير التنظيمية ذات العلاقة، وقياس مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على جودة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بإجراء دراسة تطبيقية إعمداً على التقارير السنوية لعينة مكونة من (5) بنوك تجارية عاملة في مصر، من خلال سلسلة زمنية مكونة من خمس سنوات تبدأ من عام 2017 وحتى عام 2021، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة ببرنامج (SPSS) لإختبار فروض البحث. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها؛ هناك إلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح عن تقلبات أسعار الصرف من قبل البنوك التجارية المصرية محل الدراسة، وعدم وجود تأثير للإفصاح المحاسبي عن تقلبات أسعار الصرف (x-rate) على ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (5%)، حيث بلغت قيمة المعنوية الإجمالية للنموذج (0.68)، بينما يوجد تأثير للإفصاح المحاسبي عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (x rates - v) على ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (5%)، حيث بلغت قيمة المعنوية الإجمالية للنموذج (0.21)، واخيراً عدم وجود علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف و ممارسات ادارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة. وتوصي الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية باستخدام الإجراءات والوسائل المناسبة للحد من التعرض لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في ضوء الإلتزام بتعليمات البنك المركزي بشأن نسب العملات الأجنبية إلى رأس المال والاحتياطيات للحد من التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

الكلمات الدالة: مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، ممارسات إدارة الأرباح، جودة التقارير المالية.

● Abstract:

The main objective of the research was measure the impact of the level of Egyptian commercial banks' commitment to the requirements of disclosing foreign exchange rate fluctuations in light of the professional and regulatory issues of banking supervision and relevant regulatory standards, and to measure the extent of the impact of exchange rate fluctuations on the profit management practices of the Egyptian commercial banks under study, and to achieve this. Objective, the researchers conducted an empirical study based on the annual reports of a sample of (5) commercial banks operating in Egypt, through a time series consisting of five years starting from the year 2017 until 2021, and a set of appropriate statistical methods were used in the (SPSS) program to test the hypotheses.

The study concluded collection of results, some of them; There is a commitment to applying the requirements for disclosure of exchange rate fluctuations by the Egyptian commercial banks under study, and there is no effect of accounting

disclosure of exchange rate fluctuations (x-rate) on the profit management practices of the commercial banks under study, at a significant level (5%), where it reached The overall moral value of the model is (.068), while there is an effect of accounting disclosure of fluctuations in foreign currency exchange rates (x rates v) on the profit management practices of the commercial banks under study, at a significance level of (5%), where the total moral value of the model was (021.), and finally, there is no correlation between the level of disclosure of changes in exchange rates and earnings management practices in the Egyptian commercial banks under study.

The research recommended the need for banks to use appropriate procedures and means to limit exposure to the risks of changes in foreign currency exchange rates in light of adherence to the instructions of the Central Bank regarding the ratios of foreign currencies to capital and reserves to limit changes in foreign currency exchange rates.

Keywords: Fluctuations in Foreign Exchange Rates, Earnings Management Practices (EM), Financial Reporting Quality (FRQ).

القسم الأول الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة:

تمارس البنوك المركزية في مختلف الدول دوراً حيوياً في إدارة أسعار الصرف من خلال وضع سياساتها النقدية موضع التنفيذ، ويأتي ذلك إنطلاقاً من حرصها على إستمرار الإلتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الصناعة المعرفية وتعزيز سلامة المراكز المالية للبنوك التجارية وتعميق مفاهيم الإفصاح والشفافية (Banda & Haabazoka, 2024)، وتمثل البنوك قطاعاً اقتصادياً هاماً في أي دولة من دول العالم، حيث يستفيد منها معظم منظمات الأعمال والأفراد إما كمستثمرين أو مقترضين أو متعاملين، وتؤدي البنوك دوراً رئيسياً في توفير الثقة في النظام النقدي من خلال صلتها بالسلطة الرقابية والحكومية، ومن هنا فإن سلامة أوضاع البنوك من حيث الملاءة والسيولة ومن حيث درجة المخاطرة المرتبطة بأنشطتها المختلفة ذو فائدة لمستخدمى القوائم المالية للبنوك (حسن، ٢٠١٩).

وعلى الجانب الآخر، أدى انتشار ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح وما تؤدي إليه من نتائج سلبية، مثل تضليل مستخدمي القوائم المالية وضعف الشفافية وجودة المعلومات فيها، مما يؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين بها، إلى توجه كبير من قبل الهيئات التنظيمية والمهنية الدولية في السنوات الأخيرة لتكثيف وتركيز البحوث والدراسات الأكاديمية والمهنية لإبراز ضرورة الإهتمام بالمحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية من أجل إتخاذ القرارات الصحيحة (Khoufi & Kareem, 2024).

ومواكبة لما سبق، فعلى المستوى المحلي، فقد مرت مصر منذ عام ٢٠١١ بعدة أزمات أثرت على الوضع الاقتصادي والمالي بشكل كبير، فمع انخفاض احتياطي النقد الأجنبي، ونقص السيولة من العملات الأجنبية في السوق المصري، وزيادة المعاملات في الأسواق الموازية غير الرسمية للعملة الأجنبية، وقامت الحكومة المصرية في الثالث من نوفمبر عام ٢٠١٦ باتخاذ قرار تحرير سعر الصرف للعملة الأجنبية، مما يعنى ترك تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب (محمود، ٢٠٢٣). **في حين على المستوى العالمي**، فقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وارتفاع معدلات التضخم العالمية لمعدلات غير مسبوقه، بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية في الدول الناشئة، وقيام البنوك المركزية بزيادة أسعار الفائدة عالمياً إلى ظهور مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية، وإنخفاض تدفقات النقد الأجنبي من الإستثمار الأجنبي المباشر (He et al., 2021).

وبناءً على سبق، فقد أصبح قياس آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على أرباح البنوك التجارية أكثر أهمية مع تزايد التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية خلال السنوات الماضية، حيث تواجه البنوك التجارية عدة مخاطر في إطار تعاملاتها الدولية التجارية ومن أهم هذه المخاطر هو خطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، الأمر الذي يحتم إيجاد مجموعة من الأساليب الداخلية والخارجية لتفادي هذا الخطر أو التقليل من أثر حدوثها.

ويسعى البحث إلى قياس أثر الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية من حيث (الطبيعية – الأنواع – مداخل القياس – الأدوات الأكثر شيوعاً لقياس مخاطر العملات الأجنبية)، وبيان تأثير ذلك على جودة الأرباح المحاسبية، مع تقديم دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية.
ثانياً: مشكلة البحث:

قبل أن تصبح مسألة التلاعب المحاسبي ذات أهمية مركزية بالنسبة للخبراء الماليين، فإن ظاهرة إدارة الأرباح قد لفتت انتباه الباحثين الأكاديميين والمنظمين بالفعل، من خلال مجموعة واسعة من الممارسات المالية مثل (إنرون تايكو، وورلد كوم، وبارمالات، وما إلى ذلك) في أوائل القرن الحادي

والعشرين، حيث غالبًا ما يشار إلى ذلك إلى بانعدام الشفافية في عرض المعلومات التي يعتمد عليها في قرارات المستثمرين (Khoufi & Kareem, 2024)، وتشير إدارة الأرباح إلى أي إجراء يمكن أن يؤثر على أرقام الأرباح المعلنة وعملية إعداد التقارير المالية الخارجية، بهدف إفادة مجلس الإدارة، ويتضمن هذا الإجراء ممارسات مثل التلاعب بالإيرادات أو إدارة النفقات أو التغييرات في السياسات المحاسبية لخلق إنطباع بأداء مالي أفضل، حتى لو لم يعكس الأداء الفعلي، بالإضافة إلى استخدام المعلومات غير المالية للتغلب على قيود إدارة الإنتاج الناجمة عن معلومات التكلفة (Le, 2024).

من ناحية أخرى، قد يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تدهور الميزانيات العمومية مع عدم تطابق العملة، وقد يمتد هذا الخطر بدوره إلى الدائنين، مما قد يؤثر على الصحة المالية للبنوك التجارية من خلال التأثير السلبي على قدرة البنوك المحلية على الحصول على قروض البنوك الدولية عندما تنقل السيولة العالمية (Kadirgan, 2023)، ويؤثر سعر الصرف بشكل كبير على أداء قطاعات مثل القطاع المصرفي الذي يعتمد على أنشطة التمويل ويتقلب بسبب عوامل داخلية وخارجية تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية (Ghadban & Hussein, 2024).

كما أدت التقلبات في أسعار الصرف إلى تدخل البنك المركزي، وخصوصاً عقب ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، حيث أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك الإيرادات السياحية وتزايد العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة المصرية مقابل الدولار الأمريكي، واتجه البنك المركزي وقتها لإتخاذ عدة قرارات من شأنها المحافظة على معدل صرف مستقر للعملة، وترتبط هذه الإجراءات بالرقابة على رأس المال في محاولة لتخفيف الضغط على الإحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، وقد تسبب ذلك في انخفاض تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمارات في محفظة الأوراق المالية وكذلك التأثير السلبي على التصدير (حسني، ٢٠٢٠)، **ولم يقف الأمر في مصر عند هذا الحد**، حيث أنه وفي الثالث من نوفمبر عام ٢٠١٦ أعلن البنك المركزي المصري تحرير سعر صرف الجنيه المصري بشكل كامل، مما يعني أن يترك البنك المركزي تحديد سعر الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب، ويكون تدخل البنك مقتصرًا فقط على التأثير على سرعة تغير سعر الصرف (إبراهيم وآخرون، ٢٠٢١).

وفي هذا السياق، فقد قامت الحكومة المصرية في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، بالإعلان عن تخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية وتحرير سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري، وقد أدى هذا الإعلان إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري لأكثر من ١٠٠% من قيمته الرسمية قبل هذا الإعلان، ويعتبر إعلان الحكومة المصرية عن تحرير سعر الصرف وتخفيض قيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية (المعني، ٢٠٢١)، وقد ترتب على قرار البنك المركزي الصادر في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بشأن تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية ظهور أرباح أو خسائر فروق عملة استثنائية نتيجة لوجود أصول والتزامات ذات طبيعة نقدية بعملات أجنبية، وأصول مموله بالتزامات بعملة أجنبية، مما أثر على نتائج أعمال المنشآت بشكل كبير (الهيئة العامة للرقابة المالية، الملحق (١) للمعيار المحاسبي المصري رقم ١٣ المعدل في ٢٠١٥، ٢٠١٧).

وعلى الجانب الآخر، توجد العديد من الأسباب التي أدت إلي حدوث تغيرات في أسعار الصرف الأجنبية بالبنوك التجارية المصرية في الفترات الأخيرة، ومن بين هذه الأسباب ما يلي (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٧؛ البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠؛ إبراهيم وآخرون، ٢٠٢١):

- سياسة البنك المركزي المصري والتي تؤثر بشكل جوهري على قيمة العملة المحلية حيث عندما يتخذ البنك المركزي سياسات تؤثر على سعر الفائدة أو على كمية النقود المتداولة في السوق، فإن ذلك يمكن أن يؤثر على قيمة العملة المحلية وبالتالي على أسعار الصرف.
- التغيرات الطارئة التي حدثت للإقتصاد المصري في الفترات الأخيرة مما يؤدي إلى زيادة أو انخفاض الطلب على العملات الأجنبية، حدوث تغيرات في أسعار الصرف الأجنبية.
- قرار البنك المركزي المصري الصادر في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بشأن تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية مما ترتب عليه ظهور أرباح أو خسائر فروق عملة إستثنائية مما أثر على نتائج أعمال المنشآت بشكل كبير.

ومما سبق تتمثل جوانب المشكلة البحثية في ضرورة الإفصاح عن مخاطر وتقلبات التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة ممارسة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية والبنوك التجارية المصرية مع العالم الخارجي، بنوعها العينية كالتصدير والإستيراد أو المالية كالإقتراض والتحويلات والتي يتم تسويتها بعمليات لا تخلو من مخاطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية وخاصة في فترات عدم الاستقرار النقدي وكوسيلة للحد من ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم يعكس بدوره على تحسين جودة التقارير المالية لهذه البنوك.

ومن ثم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في مجموعة الأسئلة البحثية التالية:

- ١- ما مستوى الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية بالبنوك التجارية المصرية (الوزن النسبي لأرباح او خسائر سعر الصرف في الربحية) في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية على جودة الأرباح المحاسبية بالبنوك التجارية المصرية ؟
- ٢- ما مستوى الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية بالبنوك التجارية المصرية (معدل التقلبات في أرباح وخسائر أسعار الصرف) في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية على جودة الأرباح المحاسبية بالبنوك التجارية المصرية ؟
- ٣- ما هي العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية وممارسات إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية؟

ثالثاً: عرض وتحليل الدراسات البحثية السابقة:

- يُمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث من حيث تركيزها على الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية، أثرها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة التقارير المالية للبنوك التجارية من خلال تناول المحاور الأساسية التالية:
- دراسات تناولت الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية.
 - دراسات تناولت ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية.

1. دراسات تناولت الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية.

تناولت دراسة (محمود، ٢٠١٧) أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على الدور التقديمي للمعلومات المحاسبية بالتطبيق على مصر، وتتمثل المعلومات المحاسبية التي تم دراستها في الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية، وذلك للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦)، وقد أظهرت نتائج الدراسة إنخفاض المقدرة التقييمية للأرباح في ظل تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، ويمكن أن يرجع ذلك إلى زيادة عدم التأكد

وزيادة المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، مما يؤثر على نتائج أعمال الوحدات الاقتصادية خلال الفترة المالية التي يقع ضمنها تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية. وعلى العكس من ذلك أوضحت نتائج الدراسة انه مع زيادة الاضطرابات المحيطة بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، وانخفاض قيمة العملة المحلية، تزايد المقدرة التقييمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية، وذلك نظراً لانخفاض قدرة قائمة الدخل على توفير معلومات حول فرص الربحية الطبيعية للمنشأة، واتجاه المستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية للبحث عن مصادر أخرى للمعلومات لإتخاذ قراراتهم، هذا بالإضافة إلى ان معلومات التدفقات النقدية التشغيلية لا تخضع للتلاعب الإداري أو الأساليب المحاسبية المرنة، وبالتالي يكون لها محتوى معلوماتي أفضل مقارنة بالأرباح المحاسبية. مما يترتب عليه تزايد مقدرتها التقييمية خلال فترات عدم التأكد الاقتصادي. وتوصي نتائج الدراسة بضرورة الأخذ في الاعتبار متضمنات الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية فيما يتعلق بتحديد أسعار الأسهم وأثر التغيرات البيئية والإقتصادية مثل تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على هذا الدور، مع ضرورة اهتمام الجهات المهنية والتنظيمية بمراجعة نظام التقرير المالي الحالي لإدراج تلك التغيرات في بيئة الأعمال والظروف الاقتصادية في القوائم والتقارير المالية بصورة منهجية ومنظمة بما يفي بإحتياجات المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى.

في حين قامت دراسة (حامد، ٢٠١٨) بتقييم وتطوير المعالجة المحاسبية الخاصة بالآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال تحليل الملحق رقم (أ) للمعيار المحاسبي المصري رقم ١٣ المعدل ٢٠١٥، الصادر للحد من الآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية في حدوث عدة مشكلات تضاف للمشكلات التي تعاني منها التقارير المالية بشكل أساسي، فلم تعد التقارير المالية قابلة للمقارنة سواء على مستوى الشركة الواحدة أو فيما بين الشركات بعضها البعض، فضلاً عن تفرقة الملحق بين عناصر الأصول سواء على مستوى التعديل أو على مستوى المعدل أو النسبة المستخدمة في التعديل، لذا هدفت الدراسة إلى تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية الواردة في الملحق رقم (١) ، واختبار كفاءة مقترحات التطوير من خلال قياس جودة التقارير سواء في ظل تطبيق المعالجات المحاسبية الواردة بالملحق أو بعد تطبيق مقترحات التطوير، وتحديد مدى إرتفاع أو إنخفاض جودة التقارير المالية بعد تطبيق مقترحات التطوير مقارنة بالوضع قبل التطوير. وقد انتهت الدراسة إلى قصور المعالجات الواردة في ملحق المعيار وفاعلية مقترحات التطوير المقدمة في زيادة جودة التقارير المالية بعد التطوير عنه قبل التطوير، لذا فقد أوصت الدراسة بضرورة تعديل المعالجات الواردة في الملحق (أ) في ضوء مقترحات التطوير الواردة في الدراسة .

وقد استعرضت دراسة (Osho & Efunade, 2019) تأثير تقلبات سعر الصرف على تقييمات أداء الشركات متعددة الجنسيات في نيجيريا. وكان الهدف من الدراسة هو دراسة كيفية تأثير النقد الأجنبي على الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات في نيجيريا. وتعتمد هذه الدراسة على نظرية تكلفة المعاملات ونظرية السيولة ونظرية التضخم والنظرية الإدارية لأداء الشركة. وتم الإعتماد على مصادر البيانات الثانوية المتمثلة في النشرات الإحصائية للبنك المركزي النيجيري والتقرير السنوي لشركات متعددة الجنسيات في نيجيريا. وتم اختبار البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي العادي ذو المربعات الصغرى. تظهر النتائج أن تقلبات أسعار الصرف لها تأثير كبير على أداء الشركات متعددة الجنسيات في نيجيريا. ونتيجة لذلك، خلصت الدراسة إلى أن عدم إستقرار سعر الصرف يؤثر على عمليات الشركات في نيجيريا مقارنة بالتجارة الدولية مع دول العالم الأخرى. وأوصيت الدراسة بأن تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتطوير إطار قوي لإدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية والذي

سيظهر بوضوح إجراءات تقييم مخاطر العملة وتنفيذ إستراتيجية إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية كمل يجب أيضاً مراقبة هذه الاستراتيجيات وتعديلها بانتظام.

في حين ناقشت دراسة (إبراهيم وآخرون، ٢٠٢١) قياس وتحليل أثر الإفصاح عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية وذلك في إطار دراسة تطبيقية تشتمل على إحدى عشر شركة مسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية وتتبع قطاع الصناعات الدوائية، وتم الاعتماد على أسلوبين، يتحدد الأسلوب الأول في الاستقرار من خلال الدراسة التنظيرية، والثاني الإستهبات من خلال الدراسة التطبيقية، وتشتمل الدراسة التطبيقية على نوعين من المتغيرات مستقلة وتابعة، وتعتبر المتغيرات المستقلة عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف وتم التعبير عنها كمياً بمؤشرين، حيث يتمثل المؤشر الأول في الوزن النسبي الأرباح أو خسائر أسعار الصرف ويتمثل المؤشر الثاني في معدل التقلبات في أرباح أو خسائر أسعار الصرف، بينما يعبر المتغير التابع عن جودة الأرباح وتم قياسه كمياً من خلال نموذج يعتمد في الأساس على جودة المحاسبة الاستحقاقية، ويتحدد الهدف الرئيسي للبحث في صياغة نموذج يعبر عن تأثير الإفصاح عن مخاطر أسعار الصرف في جودة الأرباح، واعتمدت صياغة النموذج بصورة رئيسية على أسلوب تحليل الإنحدار، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للإفصاح عن مخاطر أسعار الصرف في جودة الأرباح، وأوصى الباحثون بالمزيد من العرض التفصيلي لمكونات مخاطر أسعار الصرف سواء في صلب القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة.

وقد حاولت دراسة (الريدي & الرصاص، ٢٠٢١) قياس آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في تحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، من خلال الدراسة القياسية على البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على سلاسل زمنية سنوية للقوائم المالية المنشورة للبنوك العاملة في الجمهورية اليمنية لكل من مراكز الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٧)، واستخدم في تحليل البيانات البرنامج الإحصائي للتحليل القياسي (١٠) EViews وأظهرت النتائج أن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تؤثر في تحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، وأوصت الدراسة بالالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) عند قياس آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في تحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وبما لا يتعارض مع نصوص القانون اليمني رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن ضرائب الدخل وتعديلاته.

وعلى الجانب الآخر، سعت دراسة (المغني، ٢٠٢١) إلى بحث أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري وتخفيض قيمته أمام العملات الأجنبية على عوائد ومخاطر الأسهم بالبورصة المصرية، باستخدام أسلوب دراسة الحدث، وقد اعتمدت الدراسة في ذلك على البيانات اليومية لعوائد عينة مكونة من ٣٠ سهماً من أسهم البورصة المصرية، خلال الفترة من يونيو ٢٠١٥ حتى مايو ٢٠١٧، وهي فترة جاءت بعد تعرض مصر لعدد من الأزمات التي أدت لحدوث نقص حاد في العملات الأجنبية بالسوق المصري، وحدثت تقلبات كبيرة في سعر صرف الجنيه المصري وهو ما أدى إلى قيام البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، بالإعلان عن تحرير سعر الصرف وتخفيض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وقد قامت الدراسة بتقييم أثر هذا الحدث على عوائد ومخاطر الأسهم بالبورصة المصرية، وقد أظهرت النتائج أنه بالنسبة لعوائد الأسهم، فقد أدى الحدث إلى تحقيق المستثمرين لعوائد إيجابية جوهرية يومية ومجمعة، لفترة امتدت من اليوم ١٠ - قبل الحدث إلى اليوم ٣٠ بعد الحدث وهو ما يشير إلى وصول معلومات مبكرة عن هذا الحدث إلى السوق قبل الإعلان عنه بعشرة أيام، مما أثر

إيجابياً على عوائد وثروة المستثمرين لمدة امتدت حتى ثلاثين يوماً بعد الحدث، وهو ما يشير إلى عدم كفاءة سوق الأسهم المصري، أما بالنسبة للمخاطر الكلية للأسهم، فقد أدى الحدث إلى حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الكلية للأسهم خلال فترة الحدث. وبالنسبة للمخاطر المنتظمة للأسهم، فلم يكن لحدث الدراسة أي أثر جوهري على المخاطر المنتظمة للأسهم، وتأتي هذه النتائج لتوضح أن حدوث تغيرات مفاجئة في سياسات سعر صرف الجنيه المصري، يؤثر جوهرياً على العوائد والمخاطر الكلية بالبورصة المصرية.

في حين ناقشت دراسة (محمد وآخرون، ٢٠٢٢) التحقق من مدي تأثير تقلبات أسعار الصرف على عائد الأسهم، وذلك خلال الفترة من (٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩) بالتطبيق على البورصة المصرية، هذا وتم قياس عائد الأسهم من خلال مؤشر البورصة المصرية الرئيسي EGX30 ، كذلك تم قياس تقلبات سعر الصرف من خلال قياس تقلبات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بالإضافة للتحقق من تأثير كل من سعر الفائدة ومعدل التضخم كمتغيرات حاكمة. وقد استخدم الباحث اختبار الانحدار المتعدد الاختبار فروض الدراسة وأشارت النتائج لوجود تأثير معنوي لتقلبات سعر الصرف في الفترة التي سبقت تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ عند مستوي ٥%، في حين لم تتوصل الدراسة لتأثير معنوي لأي من المتغيرات المفسرة على عائد الأسهم في الفترة التي تلت تحرير سعر الصرف.

كما هدفت دراسة (Abdullah et al., 2023) قياس تأثير أسعار الفائدة على الودائع على سعر الصرف وقياس تأثير أسعار الفائدة على القروض على سعر الصرف حيث ينص الفرض الأول على أن أسعار الفائدة على الودائع لا تؤثر على سعر الصرف، في حين ينص الفرض الثاني على أن أسعار الفائدة على القروض لا تؤثر على سعر الصرف، وإعتمد الباحثون على مزيج من المنهجين الإستقرائي والإستنباطي لإجراء نوعين من الدراسة: دراسة تحليلية من خلال تحليل الكتب والدوريات، ودراسة تطبيقية حيث تم تطبيق فترة الدراسة على متوسط سعر الفائدة الشهري المرجح على القروض والودائع ومتوسط سعر الصرف المرجح الشهري في مصر للفترة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ مارس ٢٠٢٢. وأظهرت نتائج الدراسة الإحصائية لإختبار الفرض الأول: وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين المتغير المستقل (المتوسط المرجح لودائع أسعار الفائدة) والمتغير التابع (سعر الصرف)، فكلما إرتفعت الودائع ذات أسعار الفائدة، إرتفعت قيمة سعر الصرف. وأظهرت نتائج الدراسة الإحصائية لإختبار الفرض الثاني: وجود علاقة موجبة بين المتغير المستقل (أسعار الفائدة على القروض) والمتغير التابع (سعر الصرف)، وكلما ارتفعت أسعار الفائدة على القروض، كلما ارتفعت قيمة الصرف.

وقد قامت دراسة (Elewa et al., 2023) بمحاولة قياس تأثير التغير الحاد في سعر صرف العملة والتضخم على توليد القوة النقدية في ضوء معايير المحاسبة المصرية في ظل تطور الصناعة المصرية. وتتكون المنهجية من الفحص الدقيق للأدلة الرقمية وتحليل التغيرات في ضوء المعايير واللوائح المحاسبية ذات الصلة، وإستخدمت الدراسة بيانات رقمية من ٢٨ شركة غير مالية لمدة ٥ سنوات تقابل ١٩٠ ملاحظة سنوية للشركة خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) وذلك بالتطبيق ع الشركات المدرجة في مؤشر EGX 100، ولها قوائم مالية سنوية، ولم تتوقف خلال فترة الدراسة، وتعمل نقداً، ومقيدة بالعملة بالجنيه المصري، ولها بيانات كاملة. وتطبق الدراسة الإنحدارات المتعددة كما تم تطبيق التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية والنماذج المجمعة. تتضمن الدراسة المتغيرات التابعة للطاقة المولدة للنقد. كما تتضمن الدراسة المتغيرات المستقلة؛ أسعار الصرف ومعدلات التضخم. وتشير النتائج

إلى وجود علاقة معنوية بين؛ التضخم، أسعار الصرف و توليد القوة النقدية، كما تقدم النتائج تصورات جديدة للمستثمرين وصانعي السياسات المهتمين بأسعار الصرف والتضخم.

كما سعت دراسة (فالي، ٢٠٢٣) إلى تحليل أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية، حيث تمت دراسة عينة من البنوك في ولاية سطيف (١٠ بنوك). وقد تم التعرف على الأدوات الداخلية والخارجية المستعملة في البنوك محل الدراسة للتحوط من مخاطر سعر الصرف بالاعتماد على أسلوب الاستبيان. ومن خلال التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان، تم التوصل إلى أن البنوك محل الدراسة لا تستعمل هذه الأدوات بالرغم من تعرضها لهذه المخاطر.

وقد بحثت دراسة (محمود، ٢٠٢٣) اختبار محددات التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، واختبار تأثير مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تكلفة رأس المال للشركات من منظور محاسبي، وذلك بالتطبيق على أحد أسواق رأس المال الناشئة وهو سوق رأس المال المصري خلال الفترة من (٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢)، وذلك بعد اتخاذ الحكومة المصرية قرار تعويم أسعار صرف العملات الأجنبية. وذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة والمعاملات بعملة اجنبية، وكذلك استخدام الشركة لاستراتيجيات التحوط على تعرض الشركات لمخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية. بينما لم تجد الدراسة تأثيراً معنوياً لدرجة السيولة ونسبة الرفع المالي على مخاطر التعرض لتقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية. وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تكلفة رأس المال للشركات.

بينما سعت دراسة (Ghadban & Hussein, 2024) التعرف لتأثير سعر صرف الدولار على أداء البنوك التجارية العراقية من عام (٢٠١٦ : ٢٠٢٠). وتستخدم بيانات ثانوية من ١٠ بنوك تمثل ٨٠% من إجمالي أصول العراق. وتظهر النتائج تأثيراً سلبياً لإرتفاع الدولار على ربحية البنوك والسيولة وجودة الائتمان والكفاءة التشغيلية. وعلى العكس من ذلك فإن إنخفاض سعر الدولار يؤدي إلى زيادة ربحية البنوك، والسيولة، وجودة المحفظة الائتمانية، وكفاءة استخدام الموارد. وتشمل التوصيات تنوع مصادر الإيرادات، وزيادة نسب التغطية، وإعادة هيكلة المحافظ الائتمانية، وتطوير نظم المعلومات والرقابة المالية.

وقد تناولت دراسة (Akani, 2024) تأثير تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا. والهدف من ذلك هو دراسة ما إذا كان لتقلبات أسعار الصرف تأثير إيجابي أو سلبي على الأداء المالي، وتم الإعتماد على المصادر الثانوية للشركات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في القوائم المالية وإحصائيات البنك المركزي النيجيري. تمت صياغة الانحدارات المتعددة لدراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. تم استخدام العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، وتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة كتنقيح تقدير عند مستوى أهمية ٥%. تم اختبار التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية والتقدير المجمع بينما تم استخدام اختبار هاوسمان لتحديد الأفضل. وجدت الدراسة أن التباين بنسبة ٨٣,٦ و٩٠,٢% في الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن إرجاعه إلى التباين في انخفاض سعر صرف خلال الفترات المذكورة في هذه الدراسة وأن بيع سعر صرف الرسمي، متوسط سعر الصرف له علاقة إيجابية وهامة مع الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المسعرة في حين أن متوسط سعر صرف له علاقة سلبية وهامة مع العائد على الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوصي الدراسة بأن يكون سعر صرف نيجيريا لكل دولار أمريكي منظماً ومحددًا

بشكل جيد. وينبغي صياغة سياسات للاستفادة من انخفاض سعر صرف النايرا، وهناك حاجة إلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية الثنائية والأحادية والمتعددة الأطراف في نيجيريا من أجل تحسين سعر صرف النايرا الذي من شأنه أن يعزز أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد استعرضت دراسة (Banda & Haabazoka, 2024) تقلبات أسعار الصرف لفترة طويلة والتي واجهت واجه قطاع الطاقة في زامبيا. وقد أظهرت الأبحاث أن الكواشا الزامبية (العملة المحلية) كانت غير مستقرة وأن قيمتها كانت تنخفض، وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي لشركات مرافق الطاقة في زامبيا نتيجة لانخفاض قيمة الكواشا من خلال إجراء دراسة تجريبية حيث سعى الباحث إلى إكتساب المعرفة باستخدام البيانات الكمية، وتم استخدام أخذ العينات الهادفة في اختيار شركة Copperbelt Energy Corporation Plc وتم استخراج البيانات الثانوية المستخدمة في الدراسة من القوائم المالية المراجعة المنشورة للشركة، وتم استخدام تحليل الانحدار باستخدام برنامج GraphPad وأدوات ميكروسوفت لتحليل البيانات وتم عرض النتائج في الجداول والرسوم البيانية. وأظهرت النتائج الرئيسية للدراسة أن أسعار صرف العملات الأجنبية كان لها تأثير على الأداء المالي لشركة CEC Plc. فكلما انخفضت قيمة الكواشا، كلما انخفض الأداء المالي للشركة والعكس صحيح. كما تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة بين أسعار صرف العملات الأجنبية ومؤشرات الأداء المالي الرئيسية. ومن الآن فصاعداً، يوصى بأن تتأكد شركة CEC Plc من استخدام تقنيات إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية مثل التحوط في سوق المال، ومعاوضة التعرض والتحوط بعملة الفاتورة لتقليل مخاطر صرف العملات الأجنبية. كما أوصي بإجراء المزيد من الدراسات في هذا القطاع باستخدام مؤشرات الأداء المالي الأخرى التي لم يتم توظيفها في هذه الدراسة لزيادة القاعدة المعرفية.

بينما استعرضت دراسة (Hussain et al., 2024) آثار سعر الصرف وصافي الصادرات على ربحية مؤسسات التصنيع في بورصة باكستان. عندما يتم فحص المحاسبة على أساس الأنشطة باستخدام تقنيات تقاطع البيانات، فإن الهدف الرئيسي هو فحص اتجاه وحجم التأثير المعتدل لتقلبات أسعار الصرف على صافي الصادرات والعائد على الأصول، وذلك بالتطبيق على ٢٤٩ شركة تصنيع في بورصة باكستان في الفترة من (١٩٩٩: ٢٠١٩). ، باستخدام أسلوب الحدث، ويرتبط عدد أيام المدينين، وأيام الدائنين، ودورة التحويل النقدي، وعائد الشركة على الأصول بشكل إيجابي، في حين أن أيام دوران المخزون، والرافعة المالية، وصافي الصادرات، وسعر الصرف، والعائد على الأصول كلها سلبية، كما أن إن حجم وعمر الأعمال التجارية لهما علاقة إيجابية كبيرة بالربحية ولكن هناك علاقة سلبية مع العائد على الأصول (ROA). وتشير هذه الدراسة إلى أن المحاسبة على أساس النشاط تعمل على تحسين أداء الشركة. ومع الاعتراف بالترابط، فإن صافي الصادرات بسبب انخفاض سعر العملة له آثار سلبية.

2. دراسات تناولت ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية.

هدفت دراسة (سعادة، ٢٠٢١) إلى قياس وتقييم ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الأربعة عشر المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠٠٧ حتى ٢٠٢٠)، وذلك من خلال التركيز على صياغة واختبار نموذج لقياس وتقييم تلك الممارسات. وقد اعتمدت الدراسة على النموذج الأكثر قبولاً في هذا المجال وهو نموذج ثنائي الخطوة، حيث تهدف الخطوة الأولى إلى تحديد التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض من خلال بواقي دالة الانحدار لتأثير معدل القروض غير المحصلة، ومعدل التغير في القروض غير المحصلة ومعدل التغير في القروض بوصفهم متغيرات

مستقلة في مخصص خسائر القروض كمتغير تابع، وينتج عن تلك الخطوة القياس الكمي للتقديرات الاختيارية. وتشتمل الخطوة الثانية على تناول تأثير ستة من المتغيرات المستقلة سابقة التحديد في التقديرات الاختيارية، والتي تتمثل في معدل القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي الودائع، ومعدل إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الأصول، ومعدل الأرباح قبل الضرائب، ومخصص القروض إلى إجمالي الأصول، وحجم البنك، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل إجمالي الالتزامات إلى حق الملكية. وقد انتهت الدراسة إلى عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح على مستوى التحليل القطاعي، بينما تواجبت هذه الممارسات في تسعة بنوك محل التحليل وذلك على مستوى التحليل الفردي. وعلى ذلك أوصت الدراسة بالمزيد من التوجه نحو الدراسات في مجال دراسة وتحليل ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات المالية.

بينما سعت دراسة (Le & Moore, 2023) إلى قياس على آثار جودة المراجعة على إدارة الأرباح وتكلفة رأس المال مع الأخذ في الاعتبار تأثير نوعين من المالكين: الملكية الحكومية والملكية الأجنبية. وإعتمدت الدراسة على مجموعة بيانات مكونة من ٢٣٦ شركة فيتنامية تغطي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧. ونظرًا لأن المتغيرين الرئيسيين التابعين لرأس مال المعدات المملوكة للوحدات والقيمة المطلقة للمستحقات التقديرية يحصلان على قيم كسرية بين صفر وواحد، لذلك اعتمد الباحثان على نموذج الخطي المعمم في تحليلات الانحدار، بالإضافة إلى الإعتماد على مقاييس جودة المراجعة، بما في ذلك تعيين مراجعي المكاتب الأربعة الكبار، والتغيير من المراجعين غير الأربعة الكبار إلى مراجعي الأربعة الكبار وتشمل الشركات الأربع الكبرى KPMG و Deloitte و EY و PwC، في حين أن الشركات الأربع غير الكبرى هي شركات المراجعة الأخرى. وتوصلت الدراسة وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وكل من رأس مال المعدات المملوكة للوحدات والمستحقات التقديرية المتزايدة للدخل. وتعتمد تأثيرات جودة المراجعة على الاستحقاقات التقديرية ورأس مال المعدات المملوكة للوحدات على مستويات ملكية إثنين من المساهمين المهمين: الحكومة والمستثمرين الأجانب. وترتبط الملكية الأجنبية سلباً بالاستحقاقات التقديرية؛ ومع ذلك، فإن التأثير يكون أكثر وضوحاً في العينة الفرعية من الشركات المملوكة للدولة، وهي الشركات التي تمتلك الحكومة فيها ٥٠٪ أو أكثر من الأسهم، مقارنة بالعينة الفرعية من الشركات غير المملوكة للدولة.

وقد استفادت دراسة (Aggelopoulos et al., 2024) من ٣٨,٠٧٠ ملاحظة شهرية لمحفظه القروض في فترة الركود (٢٠٠٩-٢٠١٧) وتبحث فيما إذا كانت أنماط توزيع دخل محفظة القروض الشهرية يمكن أن تشير إلى إدارة الأرباح في الخدمات المصرفية. وأظهرت النتائج أن أنماط الدخل الشهري المتقطع على مدار العام هي علامات واضحة على التلاعب بالدخل المبلغ عنه والذي تم إكتشافه. كما سلطت الدراسة الضوء على أن البنوك تتلاعب بالدخل المعلن عن طريق تغيير مخصصات خسائر القروض وعكسها على مدار العام. وعلى وجه التحديد، يقومون بزيادة المخصصات في الأشهر الأولى وإطلاقها في نهاية العام، ويتم استخدام هذه الإستراتيجية الشهرية من قبل مديري البنوك للتأثير على الأرقام المالية السنوية الواردة في البيانات المالية العامة في نهاية العام. وتساهم الدراسة في فهم كيفية قيام البنوك بإدارة المخصصات داخلياً في المتوسط خلال عام واحد، مما يكشف عن آلية رئيسية لإدارة الأرباح في القطاع المصرفي، كما تسد الدراسة فجوة بحثية كبيرة في الأدبيات الموجودة حول إدارة أرباح البنوك، والتي تركز في المقام الأول على أبحاث الأرباح ربع السنوية.

كما هدفت دراسة (Davidson et al., 2024) إختبار تأثير استقلالية مراجع الحسابات على إدارة الأرباح في بنوك أموال الودائع المدرجة في نيجيريا، وتستكشف الدراسة العلاقات بين إستقلالية مراجعي الحسابات، والتي يتم قياسها من خلال تخصص شركة المراجعة، ورسوم عملية المراجعة، وحجم شركة المراجعة، وإدارة الأرباح، بالوكالة عن الأرباح المتراكمة. وتم تحليل البيانات الثانوية من التقارير والحسابات السنوية لاثني عشر بنكًا مختارًا على مدار عشر سنوات (٢٠١٣-٢٠٢٢) باستخدام تقدير التأثير الثابت، وتظهر النتائج أن رسوم عملية المراجعة وحجم شركة المراجعة ومدة عملية المراجعة تؤثر بشكل إيجابي على إدارة الأرباح. كما تشير المعاملات الإيجابية إلى أن رسوم عملية المراجعة الأعلى، وأحجام شركات المراجعة الأكبر، وفترات المراجعة الأطول ترتبط بزيادة الاستحقاقات التقديرية. ومع ذلك، تحذر القيم الاحتمالية غير المهمة من قبول هذه الارتباطات عند مستوى ٥%. يشير معامل التحديد (R^2) إلى أن المتغيرات المختارة تفسر مجتمعة ٢٦,٢٦% من إدارة الأرباح، مما يوفر بعض القوة التفسيرية للنموذج. وتوصي الدراسة بنوك أموال الودائع المدرجة بإعطاء الأولوية للتعامل مع شركات المراجعة الأربع الكبرى والنظر بعناية في هياكل رسوم المراجعة. وتُنصح الهيئات التنظيمية، وخاصة البنك المركزي النيجيري، بتعزيز المراقبة، لا سيما في مجال مكافآت مراجعي الحسابات. ويؤكد البحث على ضرورة توخي الحذر في تفسير الإرتباطات المحددة ويسلط الضوء على سبل البحث المستقبلي، بما في ذلك دمج متغيرات التحكم ومعالجة المخاوف الداخلية المحتملة من أجل فهم أكثر دقة للعلاقة.

ومن استقراء وتحليل أهداف ونتائج الدراسات السابقة ، يتضح ما يلي

- ركزت معظم الدراسات (حامد، ٢٠١٨ ; Osho & Efuntade, 2019 ; إبراهيم وآخرون، ٢٠٢١ ; محمد وآخرون، ٢٠٢٢ ; ; Abdullah et al., 2023; Elewa et al., 2023; محمود، ٢٠٢٣ & Banda & Ghadban & Hussein, 2024; Akani, 2024; Haabazoka, 2024; Hussain et al., 2024) على عرض وتحليل تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية الخاصة بالآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية وتأثير تقلبات سعر الصرف إما على تقييمات أداء الشركات متعددة الجنسيات أو تحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية أو التحقق من مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على عائد الأسهم أو قياس تأثير أسعار الفائدة على الودائع على سعر الصرف أو التعرف على تأثير التغير الحاد في سعر صرف العملة والتضخم على توليد القوة النقدية في ضوء معايير المحاسبة المصرية أو واختبار تأثير مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تكلفة رأس المال للشركات من منظور محاسبي أو قياس تأثير تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك بالتطبيق على إما على الشركات متعددة الجنسيات أو قطاع الصناعات الدوائية أو البنوك التجارية المدرجة بالبورصة أو الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإعتماد على التقارير السنوية أو توزيع قائمة إستقصاء على مسؤولي الإدارات المختلفة.
- في حين تناولت بعض الدراسات ممارسات إدارة الأرباح من خلال قياس وتحليل أثر الإفصاح عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية من خلال دراسة تطبيقية تشتمل على شركات مسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية وتتبع قطاع الصناعات الدوائية كما في دراسة (إبراهيم وآخرون، ٢٠٢١)، أو التركيز على صياغة واختبار نموذج لقياس وتقييم تلك الممارسات كما في دراسة (سعادة، ٢٠٢١)، أو التعرف على آثار إدارة الأرباح إما على تكلفة رأس المال و جودة المراجعة وتأثير استقلالية مراجع الحسابات كما في دراستي

(Davidson et al., 2024; Le & Moore, 2023) ، أو البحث فيما إذا كانت أنماط توزيع دخل محفظة القروض الشهرية يمكن أن تشير إلى إدارة الأرباح في الخدمات المصرفية كما في دراسة (Aggelopoulos et al., 2024).

■ وما سبق نجد أن غالبية الدراسات السابقة قامت باختبار مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية إما على تحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية أو التغير الحاد في سعر صرف العملة أو تكلفة رأس المال أو الأداء المالي لكنها لم تتناول أثر الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية كما تم تطبيق الدراسات السابقة في بيئات تختلف في طبيعتها عن البيئة المصرية وما شهدته من تطورات سريعة وملاحقة خاصة في العقود الأخيرة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- **من حيث الهدف:** قياس أثر الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية من أجل تحسين جودة التقارير المالية وذلك بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية، حيث إنه لا توجد دراسة (في حدود علم الباحثان) تربط بين المتغيرين بالتطبيق البنوك التجارية المصرية.
- **من حيث المتغيرات:** تتمثل متغيرات البحث في أثر الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية كمتغير مستقل وممارسات إدارة الأرباح كمتغير تابع.
- **من حيث مجال التطبيق:** سوف ينحصر التطبيق على التقارير المالية والسنوية للبنوك التجارية المصرية المسجلة بالبورصة المصرية نظراً لتوافر القوائم والتقارير المالية المنشورة.

رابعاً: أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية وذلك بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية ويمكن عرض الأهداف الفرعية علي النحو التالي:

- 1- الكشف عن مستوى الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية بالبنوك التجارية المصرية (الوزن النسبي لأرباح أو خسائر سعر الصرف في الربحية) في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية على جودة الأرباح المحاسبية بالبنوك التجارية المصرية.
- 2- الكشف عن مستوى الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية بالبنوك التجارية المصرية (معدل التقلبات في أرباح وخسائر أسعار الصرف) في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية على جودة الأرباح المحاسبية بالبنوك التجارية المصرية.
- 3- دراسة وتحليل العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية وممارسات إدارة الأرباح كقياس عكسي لجودة التقارير المالية.

خامساً: أهمية ودوافع البحث: يستمد هذا البحث أهميته من تزايد إهتمام الأكاديميين والممارسين والقائمين على التنظيم بضرورة الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية بالبنوك التجارية المصرية ، لتوفير معلومات ملائمة وموضوعية تسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، وكمركز لتحسين جودة التقارير المالية، ولكونه يلقي الضوء على موضوع تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية مما ترتب عليه ظهور أرباح أو خسائر فروق عملة إستثنائية مما أثر على نتائج أعمال المنشآت بشكل كبير، الأمر الذي شكل العديد من المخاطر للبنوك التجارية المصرية ويمكن تناول أهمية هذا البحث من المنظورين العلمي والعملية على النحو التالي:

١/٥ الأهمية العلمية:

- إثراء المعرفة المحاسبية في هذا المجال من خلال إضافة دراسة جديدة تشمل فترة زمنية حديثة وتستخدم منهجية قياسية بشكل علمي وتعظيم قيمة البنك وتحقيق الوضع المالي المستقر.
- ندرة الدراسات العربية والأجنبية وتحديداً في البيئة المصرية التي تناولت الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية وبالتالي أهمية إضافة بعد جديد وذلك من خلال دراسة مستوى الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية بالبنوك التجارية المصرية في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية على جودة الأرباح المحاسبية بالبنوك التجارية المصرية
- يعتبر موضوع الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية من المواضيع الهامة والتي زاد الإهتمام بها في السنوات الأخيرة وخاصة بعد تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية بقرار أعلن البنك المركزي المصري في الثالث من نوفمبر عام ٢٠١٦.

٢/٥ الأهمية العملية:

- أهمية القطاع المصرفي الذي يعتبر عجلة الاقتصاد، بما يقوم به من عمليات دعم، وتمويل، وتنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية، إضافة إلى تسهيل العمليات المصرفية باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية لمواكبة التطور التكنولوجي.
- يعد هذا البحث ذو أهمية للبنك المركزي المصري والذي يعتبر الجهة الرقابية المسؤولة عن الاستقرار المالي، بحيث تمكنه من وضع عدة ضوابط وإجراءات وتعليمات خاصة بالبنوك التجارية المصرية من أجل ضمان تطبيق متطلبات الإفصاح عن تقلبات أسعار الصرف للمستفيدين وأصحاب المصالح المختلفة.
- تلبية إحتياجات القطاع المصرفي بشأن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية كمرتكز لجودة التقارير المالية.
- يعد موضوع البحث مساهمة علمية تشغل الفكر المحاسبي حيث زاد اهتمام البنوك مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية وتوجيه الإهتمام بتطبيق الممارسات الجيدة للحوكمة.

وتكمن الدوافع الأساسية لدى الباحثان لإجراء هذا البحث في كل من:

- ندرة البحوث العربية- في حدود علم الباحثان- التي تناولت العلاقة بين مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية وممارسات إدارة الأرباح على مستوى القطاع المصرفي ككل.
- تقديم دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك التجارية العاملة في مصر لقياس أثر الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية.

سادساً: فروض البحث: تتمثل فروض البحث في كل من:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية بالبنوك التجارية المصرية (الوزن النسبي لأرباح او خسائر سعر الصرف في الربحية) في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية على جودة الأرباح المحاسبية بالبنوك التجارية المصرية.
٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية بالبنوك التجارية المصرية (معدل التقلبات في أرباح وخسائر أسعار الصرف) في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية على جودة الأرباح المحاسبية بالبنوك التجارية المصرية.
٣. يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية وممارسات إدارة الأرباح كقياس عكسي لجودة التقارير المالية.

سابعاً: نطاق وحدود البحث: تتمثل حدود البحث في كل من:

- **حدود مكانية:** إقتصرت الدراسة التطبيقية على البنوك التجارية المصرية المسجلة بالبورصة المصرية حيث تتوافر القوائم والتقارير المالية المنشورة لتسهيل جمع وتحليل البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة وإختبار الفروض.
- **حدود زمنية:** سوف يتم تحليل البيانات والمعلومات التي تخدم متغيرات البحث من واقع التقارير المالية للبنوك التجارية محل الدراسة خلال سلسلة زمنية مكونة من ٥ سنوات تبدأ من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢١.
- **حدود منهجية:** سوف يقتصر البحث علي تناول الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية بالبنوك التجارية المصرية في ظل الإصدارات المهنية والتنظيمية بالبنوك التجارية من منظور محاسبي وبالفدر الذي يخدم البحث دون التطرق بالتفصيل لباقي المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

ثامناً: منهجية البحث:

في سبيل التعرف على مشكلة البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه وإختبار فروضه سوف يعتمد الباحثان على المنهج الإستنباطي والإستقرائي وذلك على النحو الآتي:

١. **المنهج الإستنباطي:** إستهدف الباحث من خلال هذا المنهج تأصيل الإطار النظرى للدراسة وذلك بالإطلاع على العديد من الدراسات السابقة في البيئات العربية والأجنبية في مجال الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية في ظل الإصدارات المهنية والتنظيمية بالبنوك التجارية ، الأمر الذى ينعكس على تحسين جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية.

٢. **المنهج الإستقرائي:** وفقاً لهذا المنهج سيتم جمع وتحليل البيانات التي تتعلق بمخاطر التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية وكذلك ممارسات إدارة الأرباح من واقع التقارير المتاحة لهذه البنوك عبر مواقعها الإلكترونية وموقع مباشر مصر و/أو موقع البورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٧ وتنتهي ٢٠٢١، بهدف إختبار الفروض وتحديد أهم النتائج.

تاسعاً: خطة البحث: تم تقسيم خطة البحث على النحو التالي:

- القسم الأول: الإطار العام للبحث.
 - القسم الثاني: طبيعة ومحددات الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية.
 - القسم الثالث: إنعكاسات مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية.
 - القسم الرابع: الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية العاملة في مصر.
 - القسم الخامس : الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.
- وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور البحث.

القسم الثاني طبيعة ومحددات الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية في ظل الإصدارات المهنية والتنظيمية

يعد قطاع المؤسسات المالية بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة من أهم قطاعات الاقتصاد القومي ، وهو ما أكدته المؤشرات المالية التي أشارت إلى صعود المركز المالي الإجمالي للبنوك بخلاف البنك المركزي بمقدار ٣١٣ مليار جنيه أي بمعدل ٥,٧% خلال الفترة من يوليو إلى يناير من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ ليصل نحو ٥٨٣٠ مليار جنيه نهاية يناير ٢٠٢٠، نظراً لارتفاع في كل من صافي الأصول المحلية والأجنبية، حيث ارتفع صافي الأصول المحلية لدى الجهاز المصرفي بمقدار ٢٠١٧ مليار جنيه بمعدل ٥,٧% خلال نفس الفترة وذلك نتيجة لارتفاع محصلة زيادة الائتمان المحلي بمقدار ٣٢٦ مليار جنيه أي بمعدل ٨,٦% من جهة، كما ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بما يعادل ٧٥ مليار جنيه أي بمعدل ٢٥% خلال نفس الفترة، وذلك نتيجة لزيادة صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بما يعادل ٤٠ مليار جنيه وصافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يعادل ٣٥ مليار جنيه (البنك المركزي المصري ، ٢٠٢٠).

في هذا السياق، يعتبر سعر صرف العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية من أهم العناصر الجوهرية المؤثرة على كافة النواحي الاقتصادية والمالية بالدول المختلفة، خاصة الدول النامية، حيث أدى تعرض بعض الدول النامية لبعض الأزمات المالية المتكررة إلى حدوث تقلبات وانخفاضات كبيرة في سعر صرف عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية وهو ما أدى إلى تدخل بعض الحكومات لتثبيت نظم سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لحمايتها من الانخفاضات المتتالية أثناء الأزمات المختلفة ومن النظم التي يمكن أن تقررها الحكومات لاستعادة التوازن وتحقيق الاستقرار بعد هذه الأزمات، هو اتخاذ قرار بتحرير سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية (المعني، ٢٠٢١).

أولاً: طبيعة وأنواع مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية:

يعرف سعر الصرف بأنه سعر الوحدة من العملة الأجنبية معبراً عنها أو مقاس بوحدات العملة المحلية بالجنيه المصري (محمود، ٢٠١٧)، في حين يرى (Molele & Mukuddem, 2020) أن سعر صرف العملات الأجنبية هو سعر الوحدة من العملة الأجنبية كالدولار مثلاً معبراً عنها أو مقاساً بوحدات العملة المحلية للدولة كالجنيه المصري أو العكس، أي أنه قيمة عملة بدلالة عملة أخرى. على الجانب الآخر، فقد عرفت دراسة (Al-Hilali, 2022) بأنه قيمة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى. ويتأثر سعر الصرف بالعديد من العوامل مثل الطلب والعرض، والسياسات النقدية والمالية، والأوضاع السياسية والأمنية، والتضخم، والنمو الاقتصادي، وغيرها، كما يمكن تصنيف سعر الصرف إلى سعر صرف رسمي أو سوقي أو فعلي أو مستقبلي أو ثابت أو متغير أو محدد.

في هذا السياق، يعرف سعر الصرف على أنه قيمة العملة بالعملات الأجنبية والذي يتحدد بتفاعل العرض والطلب عليها في السوق بوحدات عملة أخرى، أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى، ويفضل الكثير النظر إلى سعر الصرف بالصيغة التي تعبر عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية، وليس عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل وحدة (حمد & على، ٢٠٢٤).

وفي هذا الصدد، يرى (Akani, 2024) بأن سعر الصرف هو المعدل الذي يتم به تبادل عملة واحدة بعملة أخرى. ويُنظر إلى سعر الصرف أيضاً على أنه المعدل الذي يتم به تقييم عملة دولة ما مقابل

العملات الأخرى، لذلك يعتبر سعر الصرف الأكثر أهمية بين جميع العناصر التي تؤثر على تقلبات السوق، بينما يرى (Toureche & Cherif, 2024) أن سعر الصرف بأنه رقم قياسي في سعر السوق للعملة الأجنبية بسعر العملة المحلية، أي سعر العملة المحلية بالعملة الأجنبية. وفي حالة أخرى يقال أن قيمة سعر الصرف تمثل مستوى السعر في تبادل عملة واحدة بعملة أخرى، وتستخدم في المعاملات المختلفة.

وفي سياق ما سبق، تعرف مخاطر سعر الصرف بأنها المخاطر المرتبطة بعدم التأكد من التغير في قيمة العملات الأجنبية التي تحدث عند تبديل أو تحويل عملة بعملة أخرى، وأن المصدر للمخاطر يحدث فقط عندما يمتلك المستثمر أصول خارجية يكون مخصص لها عملات أجنبية، وعليه فإن تجنب المستثمر لمثل هذه الأصول يعني أن المستثمر قد تجنب هذا المصدر من المخاطرة (فالي، ٢٠٢٣)، بينما يرى (Saidi et al., 2021) أن مخاطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية هي تلك المخاطر الناتجة عن التغير غير المتوقع في أسعار صرف العملات الأجنبية.

على الجانب الآخر، فهناك ثلاثة مخاطر متعلقة بأسعار سعر صرف العملات الأجنبية متمثلة في مخاطر الصفقات، مخاطر التحويل والمخاطر الاقتصادية وذلك على النحو التالي (فالي، ٢٠٢٣):

- **مخاطر الصفقات:** وهي عبارة عن المخاطر الناجمة عن تكلفة المعاملات أو الحصيلة المترتبة على المعاملات عند تقويمها بالعملة المحلية ويكون ذلك نتيجة حدوث تغيير في أسعار الصرف، وتتولد هذه المخاطر عندما توافق شركة ما على استكمال عملية مقومة بالعملة الأجنبية في تاريخ مستقبلي لاحق، وهذه المخاطر هي في الأساس مخاطر التدفقات النقدية. وتتمثل مخاطر الصفقات في أن الدخل النقدي من العملة المحلية قد يصبح أقل من المتوقع أو أن تصبح المدفوعات النقدية بالعملة المحلية أعلى مما كان متوقعا.
- **مخاطر التحويل:** ويطلق عليها أحيانا بالمخاطر المحاسبية Accounting Risk، وهي تقيس التغيرات المحتملة بملكية المالكين، التي تنشأ من الحاجة إلى تحويل الكشوفات المالية بالعملة الأجنبية للفروع الأجنبية إلى عملة موحدة لتوحيد الحسابات، وبالتالي إمكانية إعداد الكشوفات المالية الموحدة على المستوى العالمي، وقد عرفت على أنها المخاطر التي تعرض لها قيم الأصول والالتزامات والمصاريف والأرباح بالعملة الأجنبية عند تحويلها بأسعار صرف محددة إلى العملة المحلية في تاريخ مستقبلي محدد.
- **المخاطر الاقتصادية:** وتتمثل بشكل أساسي في المخاطر التي تتعرض لها القيمة الحالية للشركة الناتجة عن تحركات أسعار الصرف، حيث تتعلق المخاطر الاقتصادية بتأثير تغيرات أسعار الصرف على إيرادات المبيعات المحلية والصادرات ونفقات التشغيل، وعادة ما يتم تطبيق المخاطر الاقتصادية على القيمة الحالية لعمليات التدفق النقدي المستقبلية للشركة الأم والشركات التابعة الأجنبية.

ثانياً: مزايا وعيوب نظام أسعار صرف العملات الأجنبية من منظور محاسبي:

أدى تباطؤ العديد من اقتصاديات الدول الكبرى في الفترة الماضية إلى مزيج من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية في الدول الناشئة، مما أدى إلى ضغوط تضخمية أثرت على اقتصاديات الكثير من الدول ومنها اقتصاد جمهورية مصر العربية. كما إن الحرب بين روسيا وأوكرانيا أدت إلى انخفاض تدفقات النقد الأجنبي من السياحة وكذلك من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما ترتب عليه ارتفاع الأسعار بصفة عامة. تلك الزيادة في الأسعار العالمية شكلت ضغطاً إضافياً على العملة المحلية

(الجنه المصري) مما استوجب تدخل البنك المركزي المصري برفع سعر الفائدة على الجنيه المصري وتحريك سعر الصرف خلال شهر مارس ٢٠٢٢، وقد نتج عن هذا التحريك انخفاض في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال تلك الفترة بنسبة تجاوزت (١٨)، مما ترتب عليه تأثر الشركات التي لديها أرصدة التزامات كبيرة بالعملة الأجنبية سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل بخسائر كبيرة نتيجة إعادة ترجمة هذه الأرصدة وفقاً لسعر الصرف بعد تحريكه. وقد انعكست تلك الخسائر بشكل كبير على نتائج أعمال تلك الشركات بقائمة الدخل (قائمة الأرباح أو الخسائر، وأثرت على الأداء المالي لتلك الشركات (مجلس الوزراء، ٢٠٢٢).

ذلك كله أدى إلى الحاجة إلى إصدار هذا ملحق رقم (ب) للمعيار المحاسبي المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" المعدل ٢٠١٥، وذلك لوضع معالجة محاسبية خاصة اختبارية يمكن من خلالها التعامل مع الآثار المترتبة على تحريك سعر صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للمنشأة التي تكون عملة التعامل لها هي الجنيه المصري. هذا ولا تعد هذه المعالجة المحاسبية الخاصة الاختيارية الصادرة بهذا الملحق، تعديلاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة السارية حالياً، فيما بعد المدى الزمني لسريان هذا الملحق (مجلس الوزراء، ٢٠٢٢).

ويعد تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية والتحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام أسعار الصرف الحرة من القضايا الجدلية التي تواجه المنشآت، وبصفة خاصة التي لديها معاملات تتم بالعملات الأجنبية، حيث تظهر المشكلات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بمكاسب أو خسائر تغيرات أسعار الصرف بحسب مركز العملات الأجنبية لدى المنشأة، بالإضافة إلى اختلاف قيم الأصول بشكل كبير عن قيمتها الاستبدالية، وبصفة عامة، فإن لكل نظام لأسعار صرف العملات الأجنبية سواء الحرة أو المستقرة العديد من الإيجابيات والسلبيات. ويمكن تناول تلك الإيجابيات والسلبيات لأنظمة أسعار صرف العملات الأجنبية من منظور محاسبي على كما يلي (Kayral & Karacaer, 2017; محمود، ٢٠١٧):

١- إيجابيات وسلبيات نظام أسعار الصرف المستقرة (الثابتة): في ظل نظام أسعار الصرف المستقرة تتخذ الحكومة التدابير اللازمة للحفاظ على مستوى سعر صرف العملات الأجنبية ومنعه من التقلب، ومن ثم يكون هناك استقرار في سعر الصرف الثابت. ويقدم هذا النظام حافزاً قوياً لمراقبة والتحكم في التضخم، مع توفير الحماية ضد المضاربة على العملات الأجنبية، بالإضافة إلى استقرار سعر الصرف وتخفيض درجة المخاطر في الاستثمار. على الجانب الآخر، فإنه في ظل نظام سعر الصرف الثابت تقدم الحكومات حوافز قوية لضمان السيطرة على سعر الصرف حيث تلجأ الحكومة إلى استخدام أسعار الفائدة للسيطرة على قيمة العملة. ويترتب على ذلك صعوبة تبنى أي سياسات اقتصادية محلية، حيث يتم السيطرة من خلال أسعار الفائدة، هذا بالإضافة إلى ضرورة قيام البنك المركزي بالاحتفاظ بفائض أو احتياطات من العملة الأجنبية للحفاظ على سعر الصرف المحدد، ومن ثم تقل حرية الدولة في اختيار سياستها الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإن نظام سعر الصرف الثابت يعرض الاقتصاد المحلي للتأثر بأي أحداث اقتصادية خارجية مثل ارتفاع معدل التضخم العالمي، أو أي تقلبات اقتصادية عالمية. فعدم وجود سوق حر للعملات الأجنبية يترتب عليه عدم استطاعة هذا النظام التكيف مع الصدمات الخارجية بسرعة مع عدم تحقيقه التوازن في أسعار صرف العملات الأجنبية.

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

٢- ايجابيات وسلبيات نظام أسعار الصرف الحرة: هناك العديد من الإيجابيات والمزايا لنظام أسعار الصرف الحرة من أهمها ما يلي:

- الحماية من الأحداث الاقتصادية الخارجية: حيث يوفر نظام سعر الصرف الحر الحماية لعملة البلد من تقلبات ومخاطر أسعار الصرف الأجنبية، ومن ثم يتم عزل الاقتصاد المحلي عن التقلبات الاقتصادية العالمية، حيث لا ترتبط عملة البلد بارتفاع معدل التضخم العالمي.
- التصحيح الذاتي في سعر الصرف الحر للعملة الأجنبية: بمعنى أن أسعار الصرف الحرة لا تعتمد على قرارات البنك المركزي، ولكن يتم تحديدها وفقاً لقوى العرض والطلب من قبل السوق، وبالتالي سوف تنعكس أي تغيرات في العرض أو الطلب على العملة الأجنبية تلقائياً في سعر الصرف، ومن ثم يتم التصحيح التلقائي في سوق العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العرض والطلب.
- حرية الدولة في اختيار سياساتها الداخلية: حيث يوفر نظام سعر الصرف الحر الحرية للحكومة في اختيار سياساتها الداخلية، حيث يسمح سعر الصرف الحر بإجراء تصحيح تلقائي لأي اختلال في ميزان المدفوعات والذي ينشأ عن تنفيذ السياسات المحلية. فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات (أي الصادرات أقل من الواردات فإن هذا يعني أن المعروض من العملة سيزيد وبالتالي خفض قيمة العملة والعكس صحيح). هذا بالإضافة إلى أنه في ظل نظام سعر الصرف الحر لا يضطر البنك المركزي إلى الوفاء بسعر صرف معين باستخدام أسعار الفائدة، ومن ثم يوفر الحرية في وضع السياسات الاقتصادية المحلية. علاوة على ذلك، فإنه في ظل نظام سعر الصرف الحر لا توجد حاجة للدولة للاحتفاظ باحتياطات من العملة، لأن هذا النظام لا يتطلب قيام الدولة بتقدير أو تخفيض قيمة العملة من خلال بيع أو شراء عملة أجنبية أو محلية.

وعلى الجانب الآخر، وبالرغم من المزايا والإيجابيات التي يحققها نظام أسعار صرف العملات الأجنبية إلا أنه يعاني من عيوب من أهمها :

- احتمالية زيادة المشاكل الاقتصادية القائمة: إذا كانت الدولة تعاني من مشاكل اقتصادية قائمة مثل ارتفاع معدلات التضخم، فإنه في ظل نظام سعر الصرف الحر من المحتمل أن يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع معدل التضخم إلى مستوى أعلى مما كان عليه قبل تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، وقد تزداد الظروف سوءاً بسبب ارتفاع تكلفة الواردات.
- التقلبات الشديدة: حيث يواجه نظام سعر الصرف الحر مشكلة عدم الاستقرار والتقلبات الشديدة على المدى الزمني القصير، علاوة على ذلك فإنه قد لا يمكن تفسير التقلبات قصيرة الأجل بأساسيات الاقتصاد الكلي.
- صعوبة التنبؤ بأسعار الصرف: عندما يكون هناك عدم استقرار أو تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، تزداد المخاطر التي يواجهها المشاركون في الأسواق المالية خاصة المستثمرين، حيث يزداد عدم التأكد مما يؤدي إلى صعوبة في التنبؤ بالتغيرات في أسعار الصرف لمواجهة تلك المخاطر وفي امكانية ادارتها.

ويعرف سعر الصرف بأنه سعر الوحدة من العملة الأجنبية معبراً عنها أو مقاساً بوحدات العملة المحلية بالجنيه المصري، ويوجد نظامان لتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية بالدولة هما نظام أسعار الصرف المستقرة والحر، ووفقاً لنظام أسعار الصرف المستقرة تقوم الحكومة أو البنك المركزي للدولة بربط عملة البلد بعملة بلد آخر أو بسعر الذهب، حيث تكون الدولة غير راغبة في السماح بتداول

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

عملة البلد بحرية، وذلك تحدد سعر صرف رسمي، وتتخذ الحكومة التدابير اللازمة والضرورية للحفاظ على سعر الصرف ومنعه من التقلب. وفي المقابل، هناك نظام أسعار الصرف المعمومة Floating exchange rate، ووفقا لهذا النظام يتحدد سعر الصرف بواسطة قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية دون تدخل الدولة، حيث تتحدد قيمة عملتها من خلال سوق أسعار الصرف الأجنبية عن طريق العرض والطلب على تلك العملة بالقياس إلى العملات الأجنبية الأخرى (محمود، ٢٠١٧).

هذا وقد مرت أنظمة صرف العملات الأجنبية بالعديد من المراحل من حيث تقلبات الأسعار، ومن أهم هذه المراحل ما يلي (Belghitar et al., 2021; محمود، ٢٠٢٣):

■ نظام سعر الصرف الحر Free floating Exchange rate

وفقا لهذا النظام تتحكم قاعدة العرض والطلب في أسواق العملات الأجنبية، حيث يتحدد سعر صرف العملة الأجنبية وفقا لقوى العرض والطلب. وتتميز أسعار العملات الأجنبية في هذا النظام بالتقلب المرتبط بالعرض والطلب مع تدخل السلطات النقدية للدولة عند الضرورة، حيث تدخل مشترياً أو بائعاً باستخدام ما لديها من احتياطات النقد الأجنبي أو الذهب حفاظاً على الاقتصاد المحلي والمؤسسات المصرفية. ويقتصر دور الذهب باعتباره غطاء عملة فقط ولا يتم تصديره أو استيراده في التسويات ولا يتميز بحرية الصك. ويطلق على هذا النظام في الوقت الحاضر نظام تعويم العملات، وهو نظام لا تتدخل فيه الحكومة ولا البنك المركزي.

■ نظام الرقابة على أسعار الصرف Exchange control system

وفقا لهذا النظام تحدد السلطات النقدية معدل الصرف الثابت لتحويل العملة المحلية إلى عملات أجنبية، ويكون تحديد هذا المعدل بصفة دقيقة أو تقريبية لا تتعدى هامش تعويم مقدر وعند تغير قيمة العملة بما يفوق الحدود المسموح بها، يتدخل البنك المركزي مباشرة في سوق الصرف ببيع أو شراء عملته من أجل التحكم في ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة المحلية، كما يمكنه أن يتدخل بطريقة غير مباشرة بواسطة سعر الفائدة فيما يخص رؤوس الأموال الأجنبية.

■ نظام استقرار أسعار الصرف

وهو ما يعرف باسم نظام بريتون وودز Bretton Woods Agreement والذي تم استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، وأتى به صندوق النقد الدولي من أجل استقرار أسعار صرف العملات، ومنع المضاربة في العملات على المستوى الدولي. وفي ظل هذا النظام لا تكون أسعار الصرف ثابتة كما في نظام الذهب ولا تتمتع بحرية كما في النظام الحر بل تخضع لرقابة مستمرة.

ثالثاً: أنواع التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية:

أصبحت التقلبات الدائمة في أسعار الصرف للعملات تجذب اهتمام عدد كبير من الباحثين والأكاديميين بالإضافة أيضاً إلى المستثمرين وذلك بسبب تأثيرها المباشر على التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمارات، فضلاً عن اهتمام أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين بهذه التقلبات لتأثيرها على القيمة السوقية للأسهم وبالتالي عوائدها (محمد وآخرون، ٢٠٢٢).

وفي هذا السياق، فقد يتم قياس آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المستوى الكلي عبر عدة زوايا منها، قياس صافي مراكز العملات الأجنبية، وقياس التعرض لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وقياس نسب مراكز العملات الأجنبية المهمة والقائمة إلى رأس المال والاحتياطات، وقياس التغيرات في القيمة العادلة للمعاملات بالعملة الأجنبية (تحليل الحساسية للتعاملات بالعملة الأجنبية). ونظراً لأن قطاع البنوك يعتبر من أكثر القطاعات أهمية، نجد أن البنوك المركزية

تهتم باستقرار أسعار الصرف باعتباره هدفا رئيسا للسياسة النقدية والمالية (الريبيدي & الرصاص، ٢٠٢١).

هذا ويمكن يمكن ذكر مخاطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية والتي تنشأ من عدة مصادر أهمها المخاطر التشغيلية ومخاطر الترجمة ومخاطر المعاملات، حيث وإنه في حالة تعرض المنشأة لواحدة من هذه المخاطر فذلك يعني أنها معرضة لمخاطر التقلبات الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف، ويمكن ذكر هذه المخاطر بشئ من الإختصار وذلك على النحو التالي؛ Shokry, 2017; (Koroma, et al., 2023، محمود، 2023) :

١- **المخاطر التشغيلية أو الاقتصادية:** وتعتبر مخاطر التعرض التشغيلي من المخاطر المعقدة التي تتطلب تحليل عدم التأكد حيث إن هذه المخاطر تواجه ليس فقط المنشآت متعددة الجنسيات، بل تواجه أيضا المنشآت المحلية ذات التوجه المحلي والتي لا تنطوي على أنشطة استيراد وتصدير، حيث من الممكن أن تتأثر إيرادات وتكاليف أي منشأة بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية حتى ولو كانت جميع تدفقاتها النقدية مقومة بالعملة المحلية. وتستخدم المنشآت طرق مختلفة لإدارة تعرضها التشغيلي أو الاقتصادي من خلال تنويع عملياتها، ومشاركة المخاطر على المدى الطويل.

٢- **مخاطر الترجمة:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة تحويل أو ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية إلى عملة موحدة لإعداد قوائم مالية موحدة للمنشأة، وبالتالي إذا تغيرت أسعار صرف العملات الأجنبية منذ فترة التقرير السابقة، فسوف تتأثر بنود قائمة المركز المالي وكذلك بنود قائمة الدخل والمكاسب والخسائر المقومة بعملات أجنبية عند تحويلها بأسعار صرف محددة إلى العملة الأساسية أو المحلية في تاريخ مستقبلي محدد، وبالتالي تقيس مخاطر الترجمة التغيرات المحتملة في حقوق الملكية.

٣- **مخاطر المعاملات:** تنشأ مخاطر المعاملات عندما تكون للمنشأة التزامات تعاقدية من أجل الحصول على العملة الأجنبية في تاريخ معين في المستقبل، أو العكس عندما توجد حقوق للمنشأة وسوف تحصل على عملة أجنبية في المستقبل. وبذلك فإن مخاطر المعاملات تقيس التغيرات في قيمة الأصول أو الالتزامات المالية القائمة التي تم تحملها قبل التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولكنها لم تستحق التسوية إلا بعد فترة زمنية حدث خلالها تغير في أسعار صرف العملات الأجنبية ولذا فإن مخاطر المعاملات تؤثر على التغيرات في التدفقات النقدية التي تنشأ من أصول أو التزامات قائمة مقومة بالعملات الأجنبية لم تستحق بعد، وبالتالي معرضة لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.

القسم الثالث

انعكاسات مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

على جودة الأرباح المحاسبية

أولاً: أنواع المخاطر المعرض لها البنوك والمؤسسات المصرفية:

تواجه البنوك التجارية خلال ممارستها للأنشطة المصرفية مخاطر كثيرة تؤدي إلى حدوث تقلبات متوقعة و/أو غير متوقعة في الأرباح المستقبلية، ومن ثم حدوث تأثيرات سلبية على محافظ الاستثمار والأرباح وحقوق الملكية والقيمة الاقتصادية الكلية للبنك. وقد أدى التطور التقني المستمر في الصناعة المصرفية من جانب، والتطور في استخدام الوسائل الإلكترونية من جانب آخر، إلى زيادة حدة المخاطر التي ترتبط بتقديم الأنشطة المصرفية لقطاع كبير من العملاء والمؤسسات، حيث أصبحت تلك المخاطر ليس فقط جزءاً من طبيعة النشاط المصرفي بل هي ملازمة له لا تتفصل عنه، لذلك تلتزم البنوك التجارية المصرية بتطبيق المعايير الدولية سواء التنظيمية أو المحاسبية وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة رقابية وإشرافية تسعى لتطبيق أفضل الممارسات لقياس وتقييم المخاطر المصرفية بما يتلاءم مع طبيعة البيئة المصرية ومستجدات السوق المصرفية محلياً ودولياً (بدر، ٢٠٢٣).

وفي عصر أنظمة أسعار الصرف المعمومة والبنوك المركزية المستقلة التي تركز على استقرار الأسعار، فقدت أسعار الصرف أولويتها في قرارات السياسة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، يستمر الجدل الدائر حول أهمية النظر في تحركات أسعار الصرف (Abdullah et al., 2023)، حيث يعد الانفصال عن سعر الصرف من بين الألغاز الدولية الأكثر تحدياً واستمراراً. وفي حين يشير هذا المصطلح بشكل ضيق إلى الافتقار إلى الارتباط بين أسعار الصرف والمتغيرات الكلية الأخرى، فإن اللغز الأوسع نطاقاً أكثر انتشاراً ويشتمل على عدد من الأنماط التجريبية الإضافية، التي تتعارض مع النماذج الكلية التقليدية (Itskhoki & Mukhin, 2024).

وعلى المستوى المحلي، فقد تدخل البنك المركزي برفع سعر الفائدة وتحريك أسعار صرف العملات الأجنبية خلال شهري مارس وأكتوبر ٢٠٢٢ تحركات غير اعتيادية لتعكس الواقع العالمي الجديد، مما نتج عنه انخفاض في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال تلك الفترة بنسبة كبيرة، مما ترتب عليه تأثر الشركات التي لديها أرصدة إلتزامات كبيرة بالعملة الأجنبية سواء قصيرة أو طويلة الأجل بخسائر فروق عملة إستثنائية نتيجة إعادة ترجمة هذه الأصول وفقاً لسعر الصرف بعد تحريكه، وقد انعكست تلك الخسائر بشكل كبير على نتائج أعمال تلك الشركات سواء على قائمة الدخل أو حقوق الملكية، وأثرت على الاداء المالي لتلك الشركات، وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٧٠٦) لسنة ٢٠٢٢ بشأن إضافة المحلق (ج) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وذلك لوضع معالجة محاسبية خاصة إختيارية يمكن من خلالها التعامل مع الآثار المترتبة على تحريك سعر صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للشركات التي تأثرت قوائمها المالية سلباً بتحريك أسعار صرف العملات الأجنبية (محمود، ٢٠٢٣).

ومنذ تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف خلال عام ٢٠١٦، وتحديدًا في يوم الثالث من شهر نوفمبر، تعمل آلية تحديد متوسط سعر الدولار مقابل سعر العملة المصرية داخل البنوك التجارية بالسوق المحلية المصرية. وشهدت العملة المصرية انخفاضاً بأكثر من نصف قيمتها بعد تطبيق قرار تحرير سعر الصرف، بينما استقرت إلى حد كبير مقابل الدولار منذ ذلك الوقت، لتصل إلى مستويات تتراوح

بين ١٧,٥ جنيهاً و ١٩,٦٠ جنيهاً لكل دولار وعقب صدور القرار المتعلق بتحرير سعر الصرف، زادت حركة بيع العملة الصعبة داخل البنوك التجارية المصرية. (محمد وآخرون، ٢٠٢٢).
ومن الجدير بالذكر، أن هناك العديد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المصرفية، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣؛ شحاتة، ٢٠٢٤؛ شحاتة، ٢٠١٩):

١- **المخاطر الائتمانية:** تشير إلى احتمالية أن بعض أصول المؤسسة المالية وخصوصاً القروض سوف تنخفض في قيمتها وجودتها وربما تصبح عديمة القيمة، وتوجد مجموعة من المؤشرات التي تستخدم لقياس المخاطر الائتمانية منها " نسبة الأصول غير العاملة إلى مجموع القروض، نسبة صافي الديون المعدومة إلى مجموع القروض، نسبة المخصصات والاحتياطيات المفروضة على خسائر القروض إلى مجموع القروض أو إلى مجموع رأس المال وحقوق الملكية، هذا وتقوم البنوك التجارية بالإفصاح عن مخاطر الائتمان ضمن الإيضاحات المتممة للتقارير المالية، وذلك من خلال الكشف عن مقدار التغير في المخصصات والاحتياطيات اللازمة لمقابلة المخاطر الائتمانية دون الإفصاح عن السياسات والتقديرية والأساليب التي تم استخدامها في حساب هذه التغيرات من فترة مالية إلى أخرى، وتوجد مجموعة من الضوابط التي تساعد في تفعيل الرقابة على المخاطر الائتمانية والتي يجب الإفصاح عنها وعن نتائجها، ومن أهمها:

- التأكد من تحليل ربحية العمليات الائتمانية (التكلفة العائد).
- مراجعة طرق قياس وتحليل المخاطر الائتمانية بشكل دوري من خلال لجان مراجعة مستمرة.
- وقيام البنك بوضع نظام للرقابة المستمرة على محتويات الملفات الائتمانية.

هذا ويتم تحليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف للعمليات الأجنبية وفقاً للتقارير السنوية بالبنوك إلى حد المخاطر اليومية؛ وهو جزء من مخاطر الائتمان والذي يتعلق بينود المتاجرة الخاصة بالمعاملات النقدية الأجنبية والخاص بترجمة العملات الأجنبية إلى العملة المحلية؛ حيث لا تنحصر مخاطر الائتمان فقط في المخاطر الفردية للمقترضين أو الأطراف المقابلة بل تشمل المخاطر النظامية مثل حد المخاطر اليومية، مخاطر تحريك أسعار الصرف للعملات الأجنبية المحفوظ بها لأغراض المتاجرة؛ وهي جزء من مخاطر السوق (البنك الأهلي، ٢٠٢٢).

٢- **مخاطر السيولة:** تشير إلى عدم توفر سيولة نقدية كافية أو قدرة حقيقية على الاقتراض، هذا ويتم توفير السيولة من خلال عدة مؤشرات من أهمها النقدية والمبالغ المستحقة من الأرصدة المتاحة لدى المؤسسات المالية الأخرى إلى مجموع الأصول النقدية والأوراق المالية الحكومية..... الخ "

٣- **مخاطر السوق:** تشير إلى التغير في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع، وتعتبر محافظ الأوراق المالية من أكثر الأصول حساسية للتحركات في القيمة السوقية. ومن أكثر المؤشرات أهمية في قياس المخاطر السوقية هي نسبة القيمة الدفترية للأصول إلى القيمة التقديرية السوقية لنفس الأصول، ونسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية، وكذلك القيمة السوقية للسندات والأصول الأخرى ذات الدخل الثابت مقارنة بقيمتها المسجلة في دفاتر البنك أو المؤسسة المالية، لذلك تعتبر إدارة المخاطر البنكية وعلى وجه التحديد مخاطر السوق من أهم المهام التي تلقى على عاتق مسؤولي الإدارات بالبنوك التجارية والتي تنشأ من التغيرات في أسعار الأسهم والسلع وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، ومن أكثر الأساليب الشائعة لتقدير مخاطر السوق القيمة المعرضة للخطر.

ثانياً: نماذج قياس خطر السوق في المؤسسات المصرفية من منظور محاسبي:

يحتل سعر الصرف دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي الذي تقوم به الدول سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري أو خدمي، وقد تعكس أهمية هذا الدور على مجموعة المؤشرات الاقتصادية الجزئية. وتعد المنظومة المصرفية هي الأداة التي تطبق من خلالها الدولة سلطتها النقدية وسياستها المالية وهي معرضة لجملة من المخاطر بسبب التغيرات المستمرة وهذا لما تقدمه من خدمات متنوعة ومن أمثلة هذه المخاطر هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والتي من ضمنها مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية حيث تؤثر على أصول البنوك التجارية وبالتالي على الأداء المالي للبنوك وهذا بدوره سيؤثر على الربحية (خليل، ٢٠٢٤).

وفي هذا السياق، تعمل إدارة مخاطر السوق على تحديد وتقييم وقياس مخاطر تقلبات السوق العالمية والمحلية، التي تنتج عن التحركات السلبية في قيمة الأدوات المالية الناجمة عن التغيرات في مستوى أو تقلب أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والسلع والأسهم والأوراق المالية الأخرى بكل أشكالها. ويتم ذلك حالياً من خلال المتابعة والتحقق من وجود أية انحرافات عن المحددات الخاصة بالعناصر التي تؤثر في الاحتياطي النقدي الأجنبي، ومراقبتها لقياس أية مخاطر محتملة، للعمل على الحد منها وتقليل أثارها السلبية عن طريق التداول ضمن حدود ومستويات السماح المقررة من لجنة الاستثمار وأسواق رأس المال، والمعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري، والتي يتم تطبيقها على جميع المعاملات الاستثمارية من أجل الحد من أية مخاطر مرتبطة بالمعاملات الاستثمارية وعملياتها في مختلف المجالات، وأيضاً المشاركة وإبداء الرأي الفني في السياسات الاستثمارية التي يعتمدها مجلس إدارة البنك (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣).

هذا وتعد عملية قياس المخاطر من العمليات المهمة للقطاع المصرفي ومنهجاً مهماً وأساسياً في الحد من خطورة العمل المالي وخاصة في القطاع المصرفي، إذ يسعى العديد من المحللين الماليين إلى وضع معايير واستخدام أساليب إحصائية في قياس المخاطر المصرفية بصور تجعل عملية التنبؤ المستقبلي بما يمكن أن ينتج عنها أمراً قيد السيطرة بعملهم المالي المصرفي من جهة وإمكانية تخفيضها بقدر الإمكان على الرغم من صعوبتها، خاصة وأنها تتعلق بالظروف الاقتصادية التي لا يمكن تجنبها بالتنوع من جهة أخرى (Nguyen, 2022) وبناءً على ما سبق، فيمكن تصنيف المخاطر السوقية إلى أربعة أنواع على النحو التالي (فاروق، ٢٠٢٠):

- **مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية:** وهي المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار العملات الأجنبية، وبالتالي التأثير على الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية الأمر الذي يقتضى إماماً بأسباب تقلبات أسعار الصرف.
- **مخاطر أسعار الأوراق المالية:** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التغيرات غير المرغوبة في أسعار محفظة الاستثمارات المالية، وذلك بسبب عوامل خارجية كالظروف الاقتصادية وغيرها أو عوامل داخلية كالهيكلة التمويلي مثلاً.
- **مخاطر أسعار السلع:** وهي ما يطلق عليها بمخاطر التضخم الناتجة عن الإرتفاع العام والمستمر في سلة أسعار السلع المختلفة، ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة.
- **مخاطر أسعار الفائدة:** وهي عبارة عن الخسائر التي يتحملها البنك نتيجة تقلبات أسعار الفائدة في السوق، والتي قد يكون لها الأثر السلبي على عائدات البنك وقيمة أصوله.

وفي سياق ما سبق، فقد تم اقتراح معيار القيمة المعرضة للمخاطر Value at risk من طرف لجنة بازل كأداة لقياس حجم مخاطر السوق ككل (الشمري & جواد، ٢٠٢١)، حيث تقوم القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) بتحليل وتقدير مخاطر السوق. وتعرف عادة بالمخاطر المفروضة، والتي تنشأ في المقام الأول من تعدد التعاملات في السوق المالية والظروف الاقتصادية الشاملة، وبالتالي تنعكس آثارها على أسعار جميع أدوات الاستثمار على شكل تقلبات الأسعار صعوداً أو هبوطاً، مما يجعلها تأخذ الانتظام في الحدوث وإمكانية التنبؤ بها بناءً على دورات السوق المالية. وفي هذا السياق، تتم متابعة أداء المحافظ الاستثمارية وفقاً لأحدث التطبيقات المتبعة في مجال التحليل، ومن أهمها احتساب معدل القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) ومعدل المخاطر طبقاً للفترة الزمنية (Duration) وأيضاً متابعة الالتزام بالحدود الائتمانية والضوابط الاستثمارية (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣)، ويعرف نموذج القيمة المعرضة للخطر (VAR) بأنه طريقة لتقييم المخاطر التي تستخدم الأساليب الإحصائية العادية المستخدمة بشكل شائع في المجالات الفنية الأخرى المجالات حيث تحدد هذه المنهجية أسوأ خسارة يمكن أن تحدث خلال فترة زمنية معينة.

وفيما يلي الأدوات الأكثر شيوعاً لقياس مخاطر العملات الأجنبية (بنك HSBC، ٢٠٢٤):

- القيمة المعرضة للخطر (VAR): وهو تقدير للمبلغ الذي قد تخسره أو تربحه في ظل ظروف سوق العملات العادية خلال فترة محددة.
 - التدفقات النقدية المعرضة للخطر (CFAR): حيث يمكن أن يتغير التدفق النقدي المستقبلي خلال فترة محددة نتيجة لتقلبات سوق العملات الأجنبية.
 - الأرباح المعرضة للخطر (EAR): حيث يمكن أن تتغير الإيرادات خلال فترة محددة بناءً على أرقام الأرباح السابقة، فكلما طالت الفترة الزمنية، كلما زادت مخاطر الصرف الأجنبي.
- هذا وقد قام لبنك المركزي المصري من خلال قطاع الرقابة والإشراف السماح بإمكانية استخدام نماذج القياس الداخلية الخاصة بدلا من الأسلوب المعياري، وذلك عند حساب متطلبات رأس المال المقابلة لمخاطر السوق. وتشير ورقة المناقشة التي أصدرها البنك المركزي المصري عام ٢٠١٠م، أنه يجب على البنوك التي تعتمد على النماذج الداخلية في حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق على متابعة ورقابة يومية للمخاطر باستخدام أساليب وإجراءات إحصائية محددة، ومن أهم هذه الإجراءات نموذج القيمة المعرضة للخطر (VAR)، وذلك بشرط أن تقوم البنوك بإبلاغ البنك المركزي المصري بكافة الفروض والمحددات الرئيسية المستخدمة في النماذج الداخلية المطبقة (فاروق، ٢٠٢٠)، حيث يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصوره مستمرة من خلال اختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الاختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

تجدر الإشارة إلى أن اختبارات الضغوط تعطي مؤشرا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. هذا وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات. وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط (البنك الأهلي، ٢٠٢١).

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

ويمكن التعبير عن القيمة المعرضة للخطر رياضياً بالمعادلة التالية (Abad Pilaret, et al., 2013).

$$\text{VaR}(\alpha) = f^{-1}(\alpha) = \mu + \sigma_t G^{-1}(\alpha)$$

حيث أن:

f^{-1} = قيمة دالة التوزيع عند مستوى معنوية α .

μ = المتوسط الحسابي.

σ_t = الانحراف المعياري.

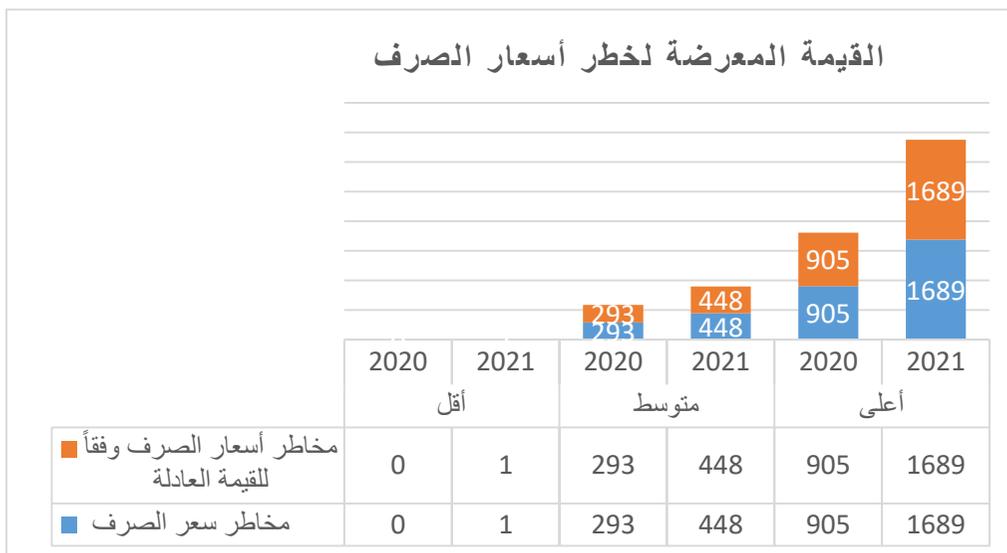
G^{-1} = قيمة التوزيع الطبيعي عند مستوي معنوية α .

على الجانب الآخر، فقد يتعرض البنك لخطر تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظي ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية.

جدول رقم (١)

مخاطر أسعار الصرف للعملات الأجنبية وفقاً للقيمة المعرضة للخطر

أعلى		متوسط		أقل		بيان
2021	2020	2021	2020	2021	2020	
1689	905	448	293	1	0	مخاطر سعر الصرف
1689	905	448	293	1	0	مخاطر أسعار الصرف وفقاً للقيمة العادلة



أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

المصدر: التقرير السنوي للبنك الأهلي (٢٠٢١، ٢٠٢٠).

يتضح مما سبق، قيام البنك بتطبيق أسلوب "القيمة المعرضة للخطر للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يوميًا بمعرفة إدارة مخاطر السوق بالبنك. القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد ٩٩% وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة ١% أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة (البنك الأهلي، ٢٠٢١)

ثالثاً: محددات جودة الأرباح المحاسبية وفقاً للمعايير والأطر التنظيمية:

تمثل القوائم المالية التي تفصح عنها المنشآت في التقارير الدورية أحد أهم مصادر المعلومات للمستثمرين، حيث تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية بمختلف أنواعها. وعليه فإن أي ممارسات يمكن أن تؤثر على شفافيته ومصداقيته يكون لها تأثير كبير على المستثمرين. ولذلك سعت الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية إلى تحقيق جودة التقارير المالية وتحقيق أقصى قدر من الشفافية في تلك البيانات، مع إمكانية الإدارة المؤسسية باستخدام بعض السياسات والمعالجات المحاسبية التي تؤثر على جودة نتائج القياس المحاسبي، وهو ما يعرف بإدارة الأرباح، وهو ما يمثل نوعاً من أنواع التزييف والتلاعب بمعلومات التقارير المالية للمنشأة لإظهار أداء الشركة ومركزها المالي بشكل متناقض (Khoufi & Kareem, 2024).

في هذا السياق، يرى (Demerjian et al., 2013) أن جودة الأرباح تعني مدى قدرة الأرباح الحالية على الإستمرار في المستقبل، وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وبالتالي تعتبر الأرباح ذات جودة عالية إذا كانت توفر مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية واستمرارها وإمكانية التنبؤ بها، مما يعني أن جودة الأرباح ترتبط بمدى استمرارية تلك الأرباح، وأنه كلما كان ارتباط الاستحقاقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى، بينما يتم تعريف إدارة الأرباح بأنها تدخل متعمد من قبل الإدارة أو معدى التقارير المالية سواء عند وضع المعايير أو تطبيقها أو عند اتخاذ قرارات تمويلية أو تشغيلية بهدف الوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه والذي يحقق المصالح الذاتية، أو أنه يتم تطوير الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير على رقم الأرباح المنشورة حسب استراتيجيات الإدارة وقت التقرير عن الأرباح (Kim et al., 2016).

على الجانب الآخر، فقد يتم قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الأرباح عن طريق قيمة الاستحقاق، أو مجموعة من المؤشرات المالية، حيث تعتبر جودة الأرباح واحدة من أهم خصائص التقارير المالية، وتستخدم جودة الأرباح في العديد من الدراسات التجريبية لإظهار التغيرات على مر الزمن لتقييم التغيرات في معايير المحاسبة وتطبيق آليات حوكمة الشركات وغيرها. ولمقارنة أنظمة إعداد التقارير المالية في مختلف البلدان. ولدراسة تأثير نوعية الأرباح على تكلفة رأس المال، والأرباح عالية الجودة هي الأرباح الأكثر ثباتاً واستقراراً، والتي تفيد في عملية اتخاذ القرار، وأن الغرض الأساسي من جودة الأرباح هو تحليل جودة المحاسبة من خلال التمييز بين نوعين من الأرقام المحاسبية الناتجة من التدفقات النقدية، والأرقام الناتجة من أساس الاستحقاق (خليل، ٢٠١٩).

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

وفي هذا الصدد، تستخدم إدارة الأرباح قواعد وإجراءات محاسبية مقبولة لتحقيق الغايات المرجوة والذي يمثل شكل من أشكال التقارير المالية المصممة من قبل الإدارة للحصول على مكاسب خاصة من نوع ما. هناك نوعان من الدوافع الأساسية: الدوافع الإنتهازية والدوافع الفعالة حيث تشير الدوافع الإنتهازية إلى أن المديرين يستخدمون قراراتهم لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الشخصية، والدوافع الفعالة حيث يقوم المديرون بتضليل التقرير المالي، والمعنى الضمني لكلا الدافعين هو أن الإدارة لا تمثل الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، وبدلاً من ذلك، فإنها تضلل أصحاب المصلحة، فضلاً عن المستثمرين المحتملين، من خلال الإشارة إلى معلومات كاذبة حول أداء الشركة، Ambi, (2024).

هذا ويرى (حامد، ٢٠١٨) أنه يمكن قياس جودة التقارير المالية باستخدام جودة الدخل والذي ينقسم بدوره إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

- **الاستحقاق الكلي:** ويعتمد في قياس جودة التقارير المالية على قيمة الاستحقاق الكلي، الذي كلما زاد انخفض جودة الدخل وكلما انخفض زاد جودة الدخل.
 - **الاستحقاق الاختياري:** والذي يعتمد في قياس جودة الدخل وكمؤشر على جودة التقارير المالية من خلال التفرقة بين الاستحقاق الاختياري وغير الاختياري، فكلما زاد الاستحقاق الاختياري كلما دل ذلك على انخفاض جودة الدخل ومن ثم جودة التقارير المالية والعكس صحيح .
- ومن إستقراء الدراسات السابقة فيمكن إستخدام جودة الأرباح كمؤشر للحكم على جودة التقارير المالية، ويمكن تصنيف المقاييس البديلة لجودة الأرباح إلى مجموعتين
- المجموعة الأولى: تتعلق برقم الأرباح وتتمثل في الخصائص التتابعية أو السلاسل الزمنية للأرباح، وتشمل استمرارية الأرباح ، والقدرة التنبؤية للأرباح، وتمهيد الدخل او التقلب في الأرباح .
 - المجموعة الثانية: تتعلق بالاستحقاقات Accruals، ويوجد العديد من نماذج جودة الاستحقاقات ومن أهمها الاستحقاقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح ، ومن أهم هذه النماذج

نموذج Modified Jones .(Dekho et al., 1995)

وقد تعددت النماذج لقياس الاستحقاقات الاختيارية مثل نموذج Jones عام ١٩٩١، فكلما زادت دقة النموذج في تحديد الاستحقاقات الاختيارية كلما زادت جودة النموذج، وفي ضوء ذلك، يرى الباحثان أن نموذج Jones المعدل يعتبر هو النموذج المناسب والأفضل لقياس جودة الأرباح في البنوك التجارية كمقياس غير مباشر لجودة التقارير المالية، إذ أنه يفصل بين الاستحقاقات الاختيارية وغير الاختيارية، كما أنه يركز على حساب قيمة الاستحقاق الاختياري لقياس جودة التقارير المالية، وفيما يلي يعرض الباحث خطوات استخدام هذا النموذج في حساب جودة التقارير المالية للبنوك:

1- حساب المستحقات الكلية (الاختيارية وغير الاختيارية) Total Accruals:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

- $TACC_{i,t}$ هي المستحقات الكلية للبنك i عن الفترة t
- $ONI_{i,t}$ هو صافي الدخل قبل البنود غير العادية (الدخل من الأنشطة التشغيلية) للبنك i عن الفترة t
- $CFO_{i,t}$ التدفق النقدي التشغيلي للبنك i عن الفترة t

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد السادس عشر (عدد خاص) سبتمبر ٢٠٢٤م

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

2- تقدير معالم نموذج حساب المستحقات غير الاختيارية من خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة بنوك العينة في كل سنة على حده:

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha_3 PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

- $A_{i,t-1}$ إجمالي أصول البنك i في السنة السابقة $t-1$.
 - $\Delta REV_{i,t}$ التغير في إيرادات البنك i بين السنة t والسنة $t-1$.
 - $\Delta REC_{i,t}$ التغير في صافي حسابات تحت التحصيل للبنك i بين السنة t والسنة $t-1$.
 - $PPE_{i,t}$ إجمالي أرصدة الأصول الملموسة لدى البنك i في السنة t .
 - $\varepsilon_{i,t}$ الخطأ العشوائي للبنك i في السنة t .
 - $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ معالم النموذج المراد تقدير قيمتها.
 - حساب المستحقات غير الاختيارية Non-discretionary Accruals لكل بنك خلال سنوات الدراسة باستخدام معالم النموذج السابق تحديدها في المعادلة السابقة:
- $$NDACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha_3 PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

- $NDACC_{i,t}$ المستحقات غير الاختيارية للبنك i في السنة t .
- 3- حساب المستحقات الاختيارية Discretionary Accruals لكل بنك بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية:

$$DACC_{i,t} / A_{i,t-1} = TACC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDACC_{i,t} / A_{i,t-1}$$

حيث أن:

- $DACC_{i,t}$ المستحقات الاختيارية للبنك i في السنة t .
- ويؤثر سعر الصرف بشكل كبير على أداء قطاعات مثل القطاع المصرفي الذي يعتمد على أنشطة التمويل ويتقلب بسبب عوامل داخلية وخارجية تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية (Ghadban & Hussein, 2024)، حيث يمارس سعر الصرف دور حاسم حيث أنه يؤثر بشكل مباشر على جميع متغيرات الاقتصاد مثل: مؤشر الأسعار المحلية، وربحية السلع والخدمات المتداولة، وتخصيص الموارد وقرارات الإستثمار، وهو ما يستدعي البحث عن الاستقرار في تغيرات أسعار الصرف، وفي واقع الأمر، أصبحت تقلبات أسعار الصرف الآن هي الأساس لجميع الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم (Akani, 2024). وهو ما دفع لجنة معايير المحاسبة المصرية إلى وضع معالجة خاصة لذلك الظرف الاستثنائي، وهو ما صدر به قرار وزير الإستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧ بإضافة ملحق رقم (أ) للمعيار المحاسبي المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥، والذي من خلاله يتم وضع معالجة استثنائية إختيارية لمعالجة الآثار المترتبة على قرار البنك المركزي بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية.

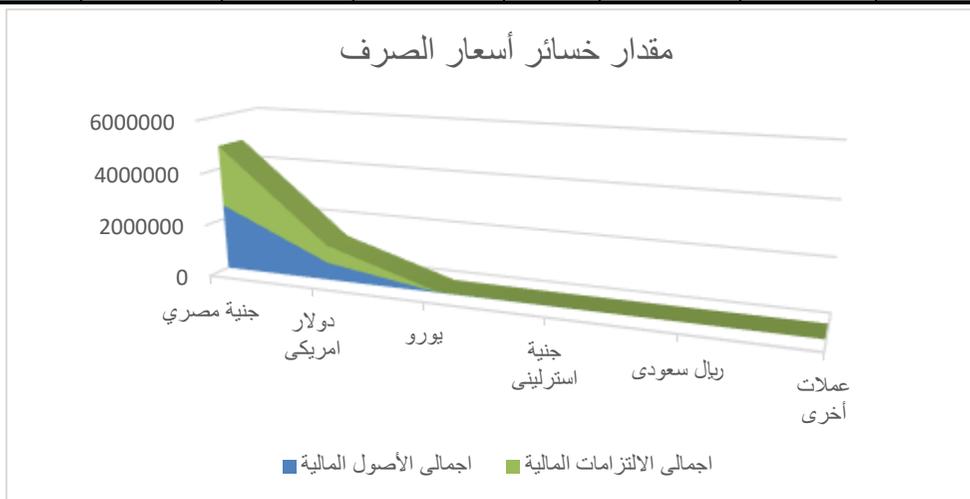
على الجانب الآخر، يمكن أن يكون للتغيرات في أسعار الصرف تأثير كبير على ممارسات إدارة الأرباح في البنوك حيث يمكن أن تؤثر التقلبات في أسعار الصرف على تقييم الأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية، مما يؤدي إلى فرص محتملة للتلاعب لتحسين الأداء المالي المفصح عنه (Manan & Amin, 2023). هذا ويتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

الأجنبية على قائمة المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قامت البنوك التجارية بوضع حدود للعملة الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظي ويلخص الجدول رقم (٢) مدى تعرض البنك لخطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول رقم (٢) القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها وتركز خطر العملة على الأدوات المالية.

جدول رقم (٢)
مخاطر تقلبات أسعار الصرف العملات الأجنبية

بيان	جنية مصري	دولار امريكي	يورو	جنية استرليني	ريال سعودي	عملات أخرى	اجمالي
اجمالي الأصول المالية	2537332	667273	15948	2418	538	1786	3225295
اجمالي الالتزامات المالية	2335172	678981	15781	1335	447	1694	3033410
صافي المركز المالي	202160	-11708	167	1083	91	92	191885



تجدر الإشارة إلي أن الأصول المالية تتضمن كلاً من (تقديرة وأرصدة بالبنك المركزي المصري - أرصدة لدى البنوك - استثمارات مالية بالقيمة العادلة - قروض وتسيهات البنوك - قروض وتسيهات العملاء - مشتقات مالية)، كما تتضمن الالتزامات المالية كلاً من (أرصدة مستحقة للبنوك - عمليات بيع أدون خزانة مع التعهد بإعادة الشراء - ودائع العملاء - مشتقات مالية - قروض أخرى - إلتزامات أخرى).

ومن ناحية أخرى، شهد الاقتصاد المصري حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف النهوض بالأداء الاقتصادي والتي كان من أهمها قرار البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، وترك قوى السوق للتحكم في تحديد أسعار التداول يومياً تبعاً لظروف العرض والطلب، الأمر الذي أثر على القوائم المالية للعديد من الشركات التي لديها معاملات

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

تتم بالعملة الأجنبية. وترتب على ذلك ظهور الحاجة إلى إصدار معالجة محاسبية خاصة اختيارية يمكن من خلالها التعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للمنشآت التي تكون عملة التعامل بها هي الجنيه المصري. وقد تم بالفعل صدور القرار الوزاري رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ بإضافة ملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) بعنوان آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وذلك بوضع معالجة محاسبية للاعتراف بفروق العملة (محمود، ٢٠١٧).

القسم الرابع

الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية العاملة في مصر

يستهدف هذا القسم الى قياس أثر الإفصاح عن مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على جودة إدارة الأرباح من خلال دراسة وتحليل البيانات المنشورة بالتقارير السنوية (البيانات الثانوية) بهدف تقديم دليل تطبيقي حول أثر الإفصاح عن مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على جودة إدارة الأرباح للبنوك المسجلة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال فحص محتوى التقارير السنوية المنشورة للبنوك محل الدراسة، وسعيًا نحو إختبار فروض البحث بشكل عملي، يتناول الباحثين بهذا القسم كل من:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية: يتكون مجتمع الدراسة التطبيقية من كافة البنوك التجارية العاملة في مصر، والتي يبلغ عددها ٣٨ بنك من واقع تقرير البنك المركزي المصري عام 2021، وتتمثل عينة الدراسة في عدد خمس بنوك خلال خمس سنوات وبإجمالي عدد (٢٥) مشاهدة، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

البنوك التي تدخل في نطاق عينة الدراسة

م	إسم البنك
١	بنك التعمير والإسكان
٢	بنك قطر الوطني الأهلي
٣	CIB البنك التجاري الدولي
٤	بنك الكويت الوطني- مصر
٥	بنك ADCB أبو ظبي التجاري - مصر

المصدر: إعداد الباحثان، بالإعتماد على المواقع الإلكترونية للبنوك، ديسمبر ٢٠٢١.

- ميررات إختيار عينة الدراسة: تم إختيار عينة الدراسة وفقاً لمجموعة من الإعتبارات وهي:
 - ✓ إلتزام البنوك محل الدراسة بالإفصاح عن الأثر المالي الناتج عن تقلبات سعر الصرف الأجنبي، وفقاً للمعايير التي أقرها البنك المركزي المصري.
 - ✓ تم إستبعاد البنوك الإسلامية لتأثرها بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، ونظراً لطبيعتها الخاصة التي تختلف عن البنوك التجارية.
 - ✓ توافر القوائم والتقارير المالية والسنوية بانتظام خلال الفترة محل الدراسة، عبر المواقع الإلكترونية لهذه البنوك وكذلك الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري.
 - ✓ خصوع البنوك التجارية محل الدراسة للبنك المركزي المصري، كسلطة إشرافية ورقابية.

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

ثانياً: توصيف متغيرات البحث ومؤشرات قياسها: تناول البحث متغيرات الدراسة الأساسية (مستقلة، وتابعة) حيث يتمثل المتغير المستقل في الإفصاح عن مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ، كقياس عام للإفصاح عن تقلبات سعر الصرف للعملات الأجنبية في البنوك التجارية. كما يتناول المتغير التابع والمتمثل في جودة إدارة الأرباح.

وإسترشاداً بما قدمته التقارير المهنية والدراسات السابقة، بشأن مؤشرات قياس هذه المتغيرات، يمكن للباحثان ترميز متغيرات البحث ووصف دلالتها بشكل مختصر، كما يوضحها الجدول التالي رقم (٤)، وذلك تمهيداً لجمع البيانات من البنوك التجارية محل الدراسة، والتي تدعم إختبار الفروض وإستخلاص أهم النتائج والتوصيات وإقتراح دراسات وبحوث مستقبلية.

جدول رقم (4)

طرق قياس متغيرات البحث

المتغير	المؤشر	الرمز	طريقة القياس
المتغير المستقل			
مستوى الإفصاح عن مخاطر تقلبات أسعار الصرف	الوزن النسبي لأرباح او خسائر سعر الصرف في الربحية	x-rate	أرباح أو خسائر أسعار الصرف/ صافي الربح بعد الضريبة
	معدل التقلبات في أرباح وخسائر أسعار الصرف	x-rate-v	مقدار الفرق بين أرباح أو خسائر أسعار الصرف عن عاميين متتاليين / أسعار الصرف في السنة الأدنى
المتغير التابع			
ممارسات إدارة الأرباح	Modified Jones Model (Dekho et al., 1995)	y	المستحقات الإختيارية للبنك في نهاية الفترة ÷ إجمالي الأصول في بداية الفترة (نهاية الفترة السابقة) = (إجمالي المستحقات للبنك ÷ إجمالي الأصول في بداية الفترة) - (المستحقات غير الإختيارية ÷ إجمالي الأصول في بداية الفترة). $DACC_{i,t}/A_{i,t-1} = TACC_{i,t}/A_{i,t-1} - NDACC_{i,t}/A_{i,t-1}$

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على الدراسات السابقة

ثالثاً: مصادر وأساليب جمع البيانات: قام الباحثان بجمع بيانات الدراسة التطبيقية التي تخدم متغيرات البحث من واقع القوائم والتقارير المالية السنوية للبنوك، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني لكل بنك أو من الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري بالإضافة إلى موقع مباشر مصر وتتمثل فترة الدراسة والتحليل في خمسة سنوات تبدأ من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢١ من خلال استخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة، وقد قام الباحثان بتجميع وإدخال وتصنيف البيانات باستخدام برنامج EXCEL عند حساب المؤشرات للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلي إستخراج القيم التي تساعد في حساب نماذج ممارسات إدارة الأرباح كمتغير تابع.

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة: وفقاً لطبيعة البيانات إتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتعلقة ببرنامج SPSS، والتي تتمثل في:

- معلمات الإحصاء الوصفي (Descriptive analysis)، لتحديد أدنى قيمة وأعلى قيمة، والتعرف على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بشأن المتغيرات وبيان دلالتها من الجانب المحاسبي.
- نموذج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Model) والذي يستخدم لتحديد أثر المتغيرات المستقلة (x-rate-v و x-rate) والمتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح).
- مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)، والتي تعكس درجة الارتباط بين كل متغير من متغيرات البحث وبقية المتغيرات، وبيان طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات

خامساً: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تناولت الدراسة في هذا الجزء توصيف بيانات الدراسة التطبيقية من خلال بيان كل من: أدنى وأعلى قيمة، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل متغير، وبالتطبيق على العينة محل الدراسة تمهيداً لاختبار فروضها واستخلاص نتائجها، حول قياس مستوى الإفصاح عن تقلبات سعر الصرف، وممارسات إدارة الأرباح، ويلخص الباحثان نتائج الدراسة الوصفية فيما يلي:

جدول رقم (٥)

توصيف متغيرات الدراسة التطبيقية

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	متغيرات الدراسة
٠,٠٥٦٤٠٠٩	٠,٠٣٥٦٨٥٤	٠,٢٥٢٩٦٥٥	٠,٠١٠٧٤٨٤-	٢٥	x-rate
٤٢٤٧٣٠٥,٢	١٦٣٢٩٨,٣٢	١٣٦٠٣٦٣٥	١١٧٥٣٢٥٠-	٢٥	x-rate-v
٠,٠٩٨٣١٦	٠,٠١٤٦٦٩٥-	٠,١٢٣٢٤٩٤	٠,٢٧٤٥٥٠٣-	٢٥	ممارسات إدارة الأرباح

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق أن:

- فيما يتعلق بالمتغير المستقل والمتمثل في الإفصاح عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، فقد بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر الأول (x-rate) (٠,٠١٠٧٤٨٤-) وذلك بانحراف معياري (٠,٠٥٦٤٠٠٩)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر الثاني (x-rate-v) (١١٧٥٣٢٥٠-) وذلك بانحراف معياري (٤٢٤٧٣٠٥,٢).
- وفيما يتعلق بالمتغير التابع والمتمثل في جودة الأرباح، فقد بلغ المتوسط الحسابي (٠,٢٧٤٥٥٠٣-) وذلك بانحراف معياري (٠,٠٩٨٣١٦).

سابعاً: نتائج إختبارات فروض الدراسة التطبيقية:

1- نتائج إختبار الفرض الأول بشأن تأثير بين مستوى الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف (xrate) على ممارسات ادارة الأرباح:

ينص الفرض الأول من فروض البحث على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف (xrate) على جودة إدارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة"، ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الانحدار لأثر مستوى الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف (xrate) على ممارسات ادارة الأرباح ، كما بالجدول التالي رقم (٦).

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

جدول رقم (٦)

نتائج نموذج الإنحدار لأثر تفعيل آليات مكافحة غسل الأموال
على ممارسات إدارة الأرباح

المتغيرات	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعياري Beta	قيمة " T المحسوبة "	القيمة الاحتمالية p-value	الدلالة الإحصائية
ثابت الدالة	٠,٠٠٨		٠,٣٨	٠,٧٠٧	غير معنوي
x-rate	٠,٦٤٨-	٠,٣٧١-	١,٩١٩-	٠,٠٦٨	غير معنوي
■ المؤشرات العامة للنموذج:					
معامل الارتباط المتعدد R	٠,٣٧١				
معامل التحديد R ²	٠,١٣٨				
قيمة F المحسوبة	٣,٦٨٢				
درجات الحرية (ن - ١)	٢٣				
القيمة الاحتمالية p-value	٠,٠٦٨				

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

ويتبين من الجدول السابق، عدم معنوية نموذج الإنحدار على المستوى المؤشر الأول لأثر الإفصاح المحاسبي عن تقلبات أسعار الصرف (x-rate) على ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (٥%)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٣,٦٨٢) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٦٨). كما بلغ معامل الارتباط الكلي (R) Multiple Regression Analysis للنموذج (٠,٣٧١) والذي يبين عدم وجود علاقة ارتباط طردية بين متغيرات النموذج، وقد بلغ معامل التحديد (R²) Coefficient of Determination (٠,١٣٨)، حيث يشير إلى عدم قدرة المؤشر الأول للإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على تفسير (٨٣%) من التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح، وعلى المستوى التفصيلي تبين عدم معنوية المؤشر الأول للإفصاح المحاسبي عن تقلبات أسعار الصرف للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة.

ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجدول السابق، يمكن رفض الفرض الأول من فروض البحث حيث " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف (xrate) على ممارسات ادارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، وذلك من خلال العرض والتحليل السابق لنتائج تحليل الإنحدار.

٢- نتائج اختبار الفرض الثاني بشأن تأثير مستوى الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف x rates (v) على ممارسات ادارة الأرباح:

حيث ينص الفرض الثاني من فروض البحث على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مستوى الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف (x rates v) على ممارسات ادارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة"، ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الإنحدار لأثر مستوى الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف (x rates v) على ممارسات ادارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية، كما بالجدول التالي رقم (٧).

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

جدول رقم (٧)

نتائج نموذج الإنحدار لأثر مستوى الإفصاح عن

التغيرات في أسعار الصرف (x rates v) على ممارسات اداره الأرباح

المتغيرات	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعياري Beta	قيمة " T المحسوبة"	القيمة الاحتمالية p-value	الدلالة الإحصائية
ثابت الدالة	-0.013		-0.724	0.476	غير معنوي
x-rate-v	-1.06	-0.458	-2.472	0.021	معنوي
المؤشرات العامة للنموذج:					
معامل الارتباط المتعدد R	.458				
معامل التحديد R2	.210				
قيمة F المحسوبة	6.109				
درجات الحرية (ن - 1)	24				
القيمة الاحتمالية p-value	.021				

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

ويتبين من الجدول السابق، معنوية نموذج الإنحدار على المستوى الإجمالي لأثر الإفصاح المحاسبي عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (x rates v) على ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (5%)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (6,109) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (0.21). كما بلغ معامل الارتباط الكلي (R) Multiple Regression Analysis للنموذج (.458) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين متغيرات النموذج، وقد بلغ معامل التحديد (R²) Coefficient of Determination (.21)، حيث يشير إلى قدرة عناصر مؤشر الإفصاح المحاسبي عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تفسير (21%) من التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح، ويرجع الباحث أن النسبة منخفضة لعدم إضافة متغيرات أخرى تؤثر على جودة الأرباح، وعلى المستوى التفصيلي تبين معنوية المؤشر الثاني للإفصاح المحاسبي عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة.

ومن ثم يمكن صياغة نموذج الإنحدار الذي يقيس هذا الأثر وفقاً لنتائج الجدول السابق كما يلي:

$$Y = -1.06 - 0.013 \times \text{rates } v$$

ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجدول السابق، يمكن قبول الفرض الثاني من فروض البحث حيث " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مستوى الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف (x rates v) على ممارسات اداره الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة ، وذلك من خلال العرض والتحليل السابق لنتائج تحليل الإنحدار.

٣- نتائج إختبار الفرض الثالث بشأن العلاقة بين مستوى الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف و ممارسات اداره الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة:

ينص الفرض الثالث من فروض البحث على أنه " يوجد علاقة ذو دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف و ممارسات اداره الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة"، ويمكن عرض وتحليل نتائج تحليل الارتباط، كما بالجدول التالي رقم (٨).

أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح
موسي، اسلام محمد رفعت على يونس؛ تركي، نادر رزق مختار

جدول رقم (٨)

نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة Pearson Correlation

المتغيرات	قيمة الاختبار والمعنوية	x-rate	x-rate-v	ممارسات إدارة الأرباح
x-rate	Pearson Correlation	١	**٠.٥٢٧	٠.٣٧١-
	Sig. (2-tailed)		٠.٠٠٧	٠.٠٦٨
x-rate-v	Pearson Correlation	**٠.٥٢٧	١	*.٤٥٨-
	Sig. (2-tailed)	٠.٠٠٧		٠.٠٢١
ممارسات إدارة الأرباح	Pearson Correlation	٠.٣٧١-	*.٤٥٨-	١
	Sig. (2-tailed)	٠.٠٦٨	٠.٠٢١	

المصدر: من إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد علاقة ارتباط معنوية طردية بين مستوى الإفصاح عن تقلبات أسعار الصرف بمؤشرية و ممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠.٣٧١). بمستوى معنوية (٠.٠٦٨). للمؤشر الاول، بينما بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠.٤٥٨). بمستوى معنوية (٠.021). للمؤشر الثاني.

ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجدول السابق، يمكن رفض الفرض الثالث من فروض البحث حيث "لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف و ممارسات ادارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة ، وذلك من خلال العرض والتحليل السابق لنتائج تحليل الارتباط.

القسم الخامس

الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

في إطار عرض وتحليل الإطار النظري للبحث لقياس أثر الإفصاح عن مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وإسترشاداً بالضوابط والإرشادات والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري، وتقديم أدلة تطبيقية بالبنوك التجارية العاملة في مصر، يمكن عرض نتائج البحث وتقديم مجموعة من التوصيات والدراسات المستقبلية على النحو التالي:

أولاً: دلالات الدراسة النظرية:

- تتمثل مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في مخاطر الصفقات، مخاطر التحويل والمخاطر الاقتصادية.
- تنقسم أنظمة أسعار صرف العملات الأجنبية إلى أنظمة مستقرة (ثابتة) ، وأنظمة حرة.
- تتضمن الأصول المالية المعرضة لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية للبنوك كلاً من النقدية وأرصدة البنك المركزي المصري، أرصدة لدى البنوك، استثمارات مالية بالقيمة العادلة، قروض وتسيهلات البنوك، قروض وتسيهلات العملاء، والمشتقات مالية.
- تتمثل الالتزامات المالية المعرضة لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية للبنوك كلاً من أرصدة مستحقة للبنوك، عمليات بيع أذون خزانه مع التعهد بإعادة الشراء، ودائع العملاء، مشتقات مالية، قروض أخرى، بالإضافة إلي التزامات أخرى.
- تتعرض البنوك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد السادس عشر (عدد خاص) سبتمبر ٢٠٢٤م

تتنوع دوافع ممارسات إدارة الأرباح، فمنها الدوافع الإنتهازية والتي تشير إلى أن المديرين يستخدمون قراراتهم لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الشخصية، والدوافع الفعالة التي يقوم فيها المديرين بتضليل التقرير المالي.

كما كشفت الدراسة التطبيقية عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي

- عدم وجود تأثير للإفصاح المحاسبي عن تقلبات أسعار الصرف (x-rate) على ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (5%)، حيث بلغت قيمة المعنوية الإجمالية للنموذج (0.68).
- وجود أثر للإفصاح المحاسبي عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (x rates v) على ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (5%)، حيث بلغت قيمة المعنوية الإجمالية للنموذج (0.21).
- عدم وجود علاقة ارتباطية بين مستوى الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف وممارسات ادارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة .

ثانياً: توصيات البحث: في سياق عرض وتحليل الإطار النظري، ونتائج الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية العاملة في مصر، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

- استخدم الإجراءات والوسائل المناسبة للحد من التعرض لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- الالتزام بتعليمات البنك المركزي فيما يخص نسب العملات الأجنبية إلى رأس المال والاحتياطيات للحد من التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- يتعين على البنوك التأكد من سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة، وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.
- ضرورة قيام البنوك التجارية برفع الوعي لإدارة المخاطر فيما يتعلق بمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، وتأثيرها على البنك، والمراجعة الدورية للحدود المثلى المسموح بها.
- يتعين على المستثمرين اتباع نهج أكثر دقة في تحليل مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، بما يساعد على تقدير المخاطر بشكل أفضل واتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تحافظ على ثروتهم وتجنبهم الخسائر المحتملة.
- الحرص على تحقيق الشفافية والنزاهة والتوقيت المناسب في وصول المعلومات لكافة المستثمرين، بما يحفظ حقوق المستثمرين، وعدم تحقيق بعضهم لعوائد غير عادية على حساب آخرين.
- ضرورة قيام جهات الاشراف والرقابة على الاسواق المالية وجهات وضع المعايير المحاسبية، ضرورة مراجعة نظام التقرير المالي الحالي بما يضمن التغيرات في بيئة الأعمال والظروف الاقتصادية في القوائم والتقارير المالية بصورة منهجية مناسبة تعكس التطورات في بيئة الأعمال.
- يتعين على المراجعين بذل مزيداً من الاهتمام بتأثير تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على جودة القوائم المالية لعملائهم، حيث أنها توفر مؤشراً أساسياً يعتمد عليه المستثمرون لتقييم المخاطر.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية التي ترتبط بمجالات البحث:

- يمكن للباحثين إجراء مزيد من الدراسات والبحوث التي ترتبط بموضوع البحث أهمها ما يلي:
- أثر مستوي الإفصاح عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية.
 - دور المراجعة الداخلية بشأن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تقييم المخاطر.
 - قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على عوائد الأسهم (دراسة تطبيقية).
 - دور الأدوات المالية في تخفيض مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (دليل تطبيقي من البيئة المصرية).

مراجع البحث

أ- المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم، محمد زيدان، سعادة، طارق إبراهيم، & الموافي، مروة حسني محمد. (٢٠٢١). أثر الإفصاح عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع شركات الأدوية المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٣م-٢٠١٨م. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، ٥(١)، ١٣٦٧-١٣٩٦. doi: 10.21608/aljalexu.2021.163077
2. بدر، إسماعيل فرج سيد أحمد. (٢٠٢٣). نموذج مقترح لأثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة التقارير المالية وانعكاساته على قيمة المنشأة المصرفية: دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.
3. بنك HSBC (٢٠٢٤)، الموقع الرسمي [/https://www.hsbc.com/eg-ar-eg](https://www.hsbc.com/eg-ar-eg)
4. البنك الأهلي (٢٠٢٢)، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢.
5. البنك المركزي المصري (٢٠٢٠)، مؤشرات الاستقرار المالي واختبارات تحمل الضغوط.
6. البنك المركزي المصري (٢٠٢٣) مؤشرات الاستقرار المالي واختبارات الضغوط مارس.
7. حامد، إيهاب إبراهيم. (٢٠١٨). تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية الخاصة بالآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية. الفكر المحاسبي، مج ٢٢، ٣٤، ١٢٢ - ١٦٢.
8. حسن، دينا كمال عبدالسلام على. (٢٠١٩). أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية - دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية، ٦(٢)، ٤٢٥-٤٦٠. doi: 10.21608/abj.2019.126559
9. حسني، مصطفى. (٢٠٢٠). مخاطر التضخم وسعر الصرف وتقدير دالة الطلب على النقود في مصر في الفترة (من ١٩٧٦ وحتى ٢٠١٨). مجلة البحوث المالية والتجارية، ٢١(العدد الثاني)، ٥٠٦-٥٤٦. doi: 10.21608/jsst.2020.28243.1039
10. حمد، هه فال لشكري، وعلي، هيشو ريبوار. (٢٠٢٤). أثر التغيرات في أسعار الصرف ودورها في تطبيق "المعيار رقم ٢١": دراسة التطبيقية في البنوك الأهلية في إقليم كوردستان / عراق. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، مج ١٦، ١٤، ١٩١ - ٢١٠.

11. خليل، علي محمود مصطفى. (٢٠١٩). تحليل العلاقة بين مدى الالتزام بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية في ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI G4: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي، مج ٢٣، ٢٤، ١، ٦٩.
12. خليل، منى علي، (٢٠٢٤)، دور مؤشر القيمة المعرضة للخطر (VAR) في إدارة المخاطر المصرفية خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠٢٢)، مجلة إسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، ٢(٢)، ١١-٣١. doi: 10.21608/ajmris.2024.336831
13. الربيدي، محمد علي، و الرصاص، أشرف عبدالكريم. (٢٠٢١). قياس أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في تحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية: دراسة قياسية على البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية. مجلة الدراسات الاجتماعية، مج ٢٧، ٤٤، ٣٣ - ٦٥.
14. سعادة، طارق إبراهيم. (٢٠٢١). قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح في البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية وفق آلية مخصص خسائر القروض LLPs: دراسة تجريبية متعددة المستويات التحليلية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مج ٥، ٢٤، ١ - ٤٩.
15. شحاتة، محمد موسى علي. (٢٠١٩). انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (Ifrs:9) ومقررات بازل III علي تصنيف محفظة القروض المصرفية: مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، مج ١، ١٤، ٤٤٦ - ٥٣٣.
16. شحاتة، محمد موسى علي. (٢٠٢٤). دور اختبارات تحمل الضغوط في قياس التأثيرات المالية المحتملة لمخاطر التغيرات المناخية بالقطاع المصرفي المصري " سيناريوهات موضوعية .. وأدلة تطبيقية "، المؤتمر العلمي لكلية التجارة جامعة بنها، مستجدات بيئة الأعمال في ظل تكنولوجيا المعلومات والتغيرات المناخية.
17. عبدالشمري، حسن شاكر، و جواد، نور حليم. (٢٠٢١). تقييم أداء المحفظة الاستثمارية وفقا للمخاطر السوقية باستخدام القيمة المعرضة للخطر: (دراسة تحليلية لعينة من الشركات الاستثمارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٣ - ٢٠١٨)). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج ١٧، ١٤، ٨٣ - ١٠٥.
18. فاروق، فخاري، (٢٠٢٠)، أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر على مستوى البنوك المصرية، مجلة النكامل الاقتصادي، جامعة المسيلة، مج ٨، ١٤، ص ١٧٧-١٩٥.
19. فالي، نبيلة. (٢٠٢٣). أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية: دراسة حالة مجموعة من البنوك في ولاية سطيف. مجلة اقتصاد المال والأعمال، مج ٨، ٤٥٣٤، ١-٤٧٠.
20. مجلس الوزراء (٢٠٢٢). الملحق (ب) للمعيار المحاسبي المصري (١٣) المعدل ٢٠١٥ معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، ١-٩.
21. محمد، شريف فاروق، عبيد، سعيد توفيق، ووهدان، محمد محمد. (٢٠٢٢). تأثير تقلبات سعر الصرف على عائد الأسهم بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٤، ٧٨٩ - ٨١٢.

22. محمود، عمرو السيد زكي. (٢٠٢٣). محددات التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وأثر تلك المخاطر على تكلفة رأس المال من منظور محاسبي : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، ١٠(٤)، ١٠١١-١١٠٦. doi: 10.21608/abj.2023.334100
23. محمود، عمرو السيد زكي. (٢٠١٧). أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على الدور التقويمي للمعلومات المحاسبية مع التطبيق على مصر. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، ١(٢)، ٧٧-١٤٥. doi: 10.21608/aljalexu.2017.58309
24. المغني، هناء. (٢٠٢١). أثر تحرير سعر الصرف على عوائد ومخاطر الأسهم بالبورصة المصرية. المجلة العربية للإدارة، ٤١(١)، ١٢٧-١٤٤. doi: 10.21608/aja.2021.150992
25. وزارة الاستثمار (٢٠١٧). الملحق (أ) للمعيار المحاسبي المصري (١٣) المعدل ٢٠١٥ معالجة خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، ١-١٧
26. وزارة الاستثمار (٢٠١٧). الملحق (أ) للمعيار المحاسبي المصري (١٣) المعدل ٢٠١٥ معالجة خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، ١-١٧

ب- المراجع باللغة الأجنبية

1. Osho, A. E., & Efuntade, A. O. (2019). Effect of exchange rate fluctuation on the financial performance evaluation of multinational companies in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, 10(16), 35-43.
2. Al-Hilali, Noura Mohsen Dakhil (2022). Measuring and analyzing the financial performance of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. Unpublished master's thesis, College of Management and Economics, University of Karbala.
3. Abad Pilaret, all., A (2013). comprehensive, review of value at riské methodologies, press the Spanish review of financial economics.
4. Abdullah, A. S. M., & Khattab, G. S. The Effect of Interest Rate Changes on Exchange Rate in Egypt (An Applied Study).
5. Aggelopoulos, E., Georgopoulos, A., & Koliás, G. (2024, February). Monthly income patterns and earnings management in banking. In *Accounting Forum* (pp. 1-25). Routledge.
6. Akani, H. W. (2024). Exchange rate fluctuations and performance of small and medium-sized enterprises in Rivers State, Nigeria. *British International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting*, 8(1), 1-25.

7. Ambi, A. A. (2024). Determinants of earnings management in the public sector in Nigeria: a systematic review of the literature. *Nigerian Journal of Management Sciences* Vol, 25, 1.
8. Banda, A., & Haabazoka, L. (2024). A Study of the Effect of Foreign Exchange Rates on the Financial Performance of Power Utility Companies in Zambia: A Case of Copperbelt Energy Corporation Plc. *International Journal of Engineering and Management Research*, 14(1), 282-298.
9. Belghitar, Yacine & Clark, Ephraim & Dropsy, Vincent & Mefteh-Wali, Salma, 2021. "The effect of exchange rate fluctuations on the performance of small and medium sized enterprises: Implications for Brexit," *The Quarterly Review of Economics and Finance*, Elsevier, vol. 80(C), pages 399-410.
10. Davidson, A. A., Omotayo, F. I., Mayor, B. M., & Akinwale, A. I. (2024). Impact of Auditor's Independence on Earnings Management of Listed Deposit Money Banks in Nigeria. *International Journal of Research and Innovation in Social Science*, 8(1), 1658-1670.
11. Demerjian, P. R., Lev, B., Lewis, M. F., & McVay, S. E. (2013). Managerial ability and earnings quality. *The accounting review*, 88(2), 463-498.
12. Elewa, M. M., & Mahmoud, N. H. M. (2023). The impact of inflation and exchange rates on generating power of cash in Egypt (panel data analysis). *Journal of Accounting Research, Organization and Economics*, 6(2), 183-194.
13. Ghadban, M. K., & Hussein, Y. S. (2024). Changing the Dollar Exchange Rate Up and Down and its Impact on the Performance of Iraqi Commercial Banks. *Migration Letters*, 21(S1), 236-248
14. He, Q., Liu, J., & Zhang, C. (2021). Exchange rate exposure and its determinants in China. *China Economic Review*, 65, 101579.
15. Hussain, S., Ali, R., Abdul Latiff, A. R., Fahlevi, M., Aljuaid, M., & Saniuk, S. (2024). Moderating effects of net export and exchange rate on profitability of firms: a two-step system generalized method of moments approach. *Cogent Economics & Finance*, 12(1), 2302638.
16. Itskhoki, O., & Mukhin, D. (2024). What Drives the Exchange Rate? (No. w32008). National Bureau of Economic Research.

17. Kadirgan, C. (2023). Exchange rate driven balance sheet effect and capital flows to emerging market economies. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 87, 35-45.
18. Kayral, I. E., & Karacaer, S. (2017). Analysis of the Effects of the US Stock Market Returns and Exchange Rate Changes on Emerging Market Economies's™ Stock Market Volatilities. *Journal of Applied Finance & Banking*, 7(5), 1-5.
19. Khoufi, W., & Kareem, M. A. (2024). The Impact of Earnings Management on the Quality of Financial Reporting and its Reflection on Investment Decisions: The Investment Bank as a Model.
20. Kim, J. B., Wang, Z., & Zhang, L. (2016). CEO overconfidence and stock price crash risk. *Contemporary Accounting Research*, 33(4), 1720-1749.
21. Koroma, P. S., Jalloh, A., & Squire, A. (2023). An empirical examination of the impact of exchange rate fluctuation on economic growth in Sierra Leone. *Journal of Mathematical Finance*, 13(1), 17-31.
22. Le, B., & Moore, P. H. (2023). The impact of audit quality on earnings management and cost of equity capital: evidence from a developing market. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 21(3), 695-728.
23. Le, T. H. T. (2024). Impact of Exchange Rate on Vietnamese Import-Export Enterprises.
24. Manan, F., & Amin, K. (2023). The Effect of Corporate Governance on Firm Financial Performance with Mediating Role of Earnings Management: Evidence from Pakistan Stock Exchange. *Pakistan Journal of Humanities and Social Sciences*, 11(1), 532-547.
25. Molele, M. H., & Mukuddem-Petersen, J. (2020). Emerging market currency risk exposure: evidence from South Africa. *The Journal of Risk Finance*, 21(2), 159-179.
26. Nguyen, Q. K. (2022). Determinants of bank risk governance structure: A cross-country analysis. *Research in International Business and Finance*, 60, 101575.
27. Saidi, L. O., Muthalib, A. A., Adam, P., Rumbia, W. A., & Sani, L. O. A. (2021). Exchange rate, exchange rate volatility and stock prices: An analysis of the symmetric and asymmetric effect using ardl and nardl models. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 15(4), 179-190.
28. Shokry, N. (2017). The impact of exchange rate changes on sectoral activity: The case of Egypt.
29. TOURECHE, Z. The Documentary Credit Accounting in Banks and Companies: AGB Bank and SARL FTB Import as a Case Study Mouna YAHIA CHERIF.